

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

المرجع :/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1982-2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ (ة):

◀ سامي بن جدو

إعداد الطلبة:

◀ ابتسام شباح

◀ هاجر لعواسنة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	

السنة الجامعية: 2017-2018



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

المرجع :/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكورة بعنوان:

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1982-2015)

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

◀ سامي بن جدو

إعداد الطلبة:

◀ ابتسام شباح

◀ هاجر لعواسنة

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي يسر لنا السبيل، فبلغنا من أنفسنا شهادة العلم التي أرادها
ان تكون لنا، اد صوره لنا في عملنا المتواضع هدا، فرضينا به
عملا نلقى منه حسن المقام يوم تنطق عنا أعمالنا، الشكر له
ادا اجتهدنا، والشكر له ادا أصبنا بعونه فا الحمد لله كثيرا
اد أنجينا هدا الوطن الحبيب الذي تشبعنا بقيمه ثم استسقينا
من مساقى العلم فيه، والتي كانت فضلا علينا، فوجدنا العلم والمعلم.
نتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير وعظيم الامتنان للأستاذ المشرف

"بن جدو سامي"

على إشرافه على هذه المذكرة وعلى توجهاته القيمة ونصائحه الرشيدة.
كما نتقدم باسمي معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة
على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وحضورها للمشاركة في إثراء جوانبه.
كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من أعاننا في هذا البحث وانجاز هدا العمل.



الإهداء

الإهداء

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائ
انه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعني لا املك أغلى منها.
أن اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى ضياء قلبي ونور بصري، محمد صلوات
الله وسلامه عليه.

إلى فضاء المحبة و بحر الحنان، إلى ريحانة الدنيا و بهجتها، إلى من كان
دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أُمي حفظها الله ورعاها،
إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي
ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير والدي العزيز.
إلى من تحمل معي عناء إعداد هذه المذكرة خطيبي الغالي.
إلى سندي وقوتي وملأذي بعد الله، إلى من اظهروا لي ما هو جمل
من الحياة إخوتي حفظهم الله ورعاهم، وإلى كل عائلة شبّاح.

إبتسام

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

الهي لا يطيب الليل إلا بشرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات

إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برويتك.

الله عزوجل

إلى من بلغ الرسالة وأهدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

يا من احمل اسمه بكل فخر يا من افتقده من الصغر يا من يرتعش قلبي لذكره يا من أودعني الله أهديك هذا العمل أبي
رحمه الله وعمد روحه الجنة

إلى حكيم وعلمي إلى أدبي وحلمي إلى طريقي المستقيم إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل التي كانت لي أما وآبا في
نفس الوقت والتي أعطت ولم تأخذ وكان لها الفضل الكبير في قطف هذه الثمرة إلى كل من في الوجود بعد الله
ورسوله أمي الغالية حفظها الله

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقتني حتى الآن إلى من
أثرتني على نفسها إلى من علمتني علم الحياة إلى من أظهرت لي ما هو أجمل من الحياة إلى توأم روحي إلى من تنير
ظلمة حياتي أختي إيمان.

إلى أخي الصغير الذي أتمنى له التوفيق في مشوار حياته ودراسته ونجاحه في شهادة التعليم الابتدائي حسين

إلى من علموني التفاؤل والمضي إلى الأمام إلى من راعوني وحافظوا عليا، إلى من وقفوا بجانبني عندما ظللت
طريقي إلى من يجمعون بين سعادتي وحزني إلى العائلة الكبيرة خالي البشير، مسعود، صالح، الطاهر، محمد.

إلى روح خالي حسين رحمه الله واسكنه فسيح جناته إلى جدتي الغالية أطل الله في عمرها.

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني إلى روح الغالي الذي كان لي سنداً ومرشداً في طريق نجاحي عمي رحمه
الله إلى كل عائلة لعواسنة.

إلى من تخلوا بالإخاء وتتميز بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب
الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كان معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن
لا أضيعهم إلى من كانوا ملاذي وملجئي.

هاجر

الحمد لله

ملخص:

خلصت دراستنا هذه إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1982-2015) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) إلى غياب العلاقة بين المتغير وهو ما يوافق توقعات نموذج سولو وافتراضات نظريات التبعية في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والتي أوضحت أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير ودوره يقتصر فقط على مستوى الدخل، تاركا معدل النمو في الأجل الطويل بدون تغيير .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي ، الجزائر ، UECM ، ARDL، اختبار الحدود

Résumé

Our study measured the impact of foreign direct investment on economic growth during the period 1982–2015 using the ARDL model to the absence of the relationship between the variable, which corresponds to the expectations of the Solo model and the assumptions of dependency theories in interpreting the relationship between foreign direct investment And economic growth, which showed that the impact of foreign direct investment on economic growth is limited in the short term and its role is limited only to the level of income, leaving the long-term growth rate unchanged.

Keywords: FDI, Economic Growth, Algeria, UECM, ARDL, Border Testing

Résumé

Notre étude a mesuré l'impact de l'investissement direct étranger sur la croissance économique durant la période 1982-2015 en utilisant le modèle ARDL à l'absence de relation entre la variable, qui correspond aux attentes du modèle Solo et les hypothèses des théories de dépendance dans l'interprétation du relation entre investissement direct étranger Et la croissance économique, qui a montré que l'impact de l'investissement direct étranger sur la croissance économique est limité à court terme et son rôle est limité au seul niveau de revenu, laissant le taux de croissance à long terme inchangé.

Mots clés: IDE, croissance économique, Algérie, UECM, ARDL, contrôles aux frontières

فهرس

الموضوعات

الرقم	العنوان	الصفحة
/	البسمة	/
/	الشكر	
	الإهداء	
	الملخص	
/	الفهرس	
/	قائمة الجداول	
/	قائمة الأشكال	
/	قائمة الاختصارات	
/	المقدمة	
الفصل الأول: التأسيس النظري لعنصر الاستثمار الأجنبي المباشر:		
	تمهيد	
المبحث الأول	مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.	
المطلب الأول	مفهوم وأشكال الاستثمار.	
المطلب الثاني	مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.	
المطلب الثالث	مكونات رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر.	
المطلب الرابع	الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	
المبحث الثاني	أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.	
المطلب الأول	النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر.	
المطلب الثاني	النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.	
المطلب الثالث	بعض المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.	
المطلب الرابع	بعض المحددات الثانوية للاستثمار الأجنبي المباشر.	

المبحث الثالث	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره واتجاهاته.
المطلب الأول	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
المطلب الثاني	مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.
المطلب الثالث	الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
المطلب الرابع	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر.
/	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
/	تمهيد
المبحث الأول	مدخل مفاهيمي للنمو الاقتصادي.
المطلب الأول	مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
المطلب الثاني	التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
المطلب الثالث	مقاييس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
المبحث الثاني	عناصر النمو الاقتصادي وبعض النظريات والنماذج المفسرة له.
المطلب الأول	عناصر النمو الاقتصادي.
المطلب الثاني	بعض نظريات النمو الاقتصادي.
المطلب الثالث	بعض نماذج النمو الاقتصادي.
/	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1982-2015)	
	تمهيد
المبحث الأول	مدخل للاقتصاد الجزائري وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتوزيعها القطاعي والجغرافي.
المطلب الأول	لمحة عن الاقتصاد الجزائري.
المطلب الثاني	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الثالث	التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
المبحث الثاني	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
المطلب الأول	الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي.
المطلب الثاني	الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.
المطلب الثالث	الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.
المطلب الرابع	الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة.
المبحث الثالث	اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1982-2015).
المطلب الأول	تحديد النموذج المقدر.
المطلب الثاني	منهجية القياس وتحليل النتائج.
/	خلاصة الفصل الثالث.
/	الخاتمة
/	قائمة الجداول
/	قائمة الأشكال
/	قائمة الاختصارات
/	قائمة الملاحق
/	قائمة المراجع.
/	ملخص

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.	
(02-01)	مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي 2003-1982	
(01-03)	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد على الجزائر خلال الفترة 2001-2012.	
(02-03)	الاستثمار الأجنبي الصادر خلال الفترة 2001-2011.	
(03-03)	أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 1990-2001.	
(04-03)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2012.	
(05-03)	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)	
(06-03)	اختبار فترة التأخير المثلي في نموذج UECM	
(07-03)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.	

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	دورة حياة المنتج الدولي	
(01-02)	تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي	
(02-02)	نموذج AK	
(01-03)	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2011.	
(02-03)	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر خلال الفترة	
(03-03)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2012.	

قائمة الاختصارات:

الاختصارات	الشرح باللغة الأجنبية	الشرح باللغة العربية
FDI	Foreign Direct Invertsment	الاستثمار الأجنبي المباشر
EG	Economic Grouith	النمو الاقتصادي
ONS	Office national Satistique	الديوان الوطني للإحصاء
ANDI	Agence Nationale pour le dévlepmnt des invertissements	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
UNCTAD	United Nations congerance on trade Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

مفحة

مقدمة:

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساساً في تكريس بؤادر العولمة عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، الزيادة السريعة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى للأداء العالمي وأبرز مظاهر عولمته، بالإضافة إلى التغير الهام الذي طرأ على هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أضحت تتميز به الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مختلف دول العالم، والتي ساهمت في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظراً لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتحولة والمعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخلة المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظراً للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز من الوفاء بالتزاماتها، وهكذا فغنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف الموافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصدر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطوراً كبيراً نظراً للدور المهم الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات وهذا ما أكدته نماذج النمو النيو كلاسيكية (Solow-) وSwan ونماذج النمو الداخلي من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

• الإشكالية:

لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1982-2015)؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر؟
- ما هي القطاعات التي استحوذ على قدر أكبر من هذه التدفقات؟
- ما طبيعة الأثر الناتج عن هذه التدفقات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

• فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- بسبب تحسن الوضعية القانونية والأمنية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا كبيرا، الأمر الذي زاد من ثقة المستثمرين للاستثمار في الجزائر.
- تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة باعتباره أكثر القطاعات مردودية.

• مبررات اختيار الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية حيث أنه بدوره يؤدي لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، وما يصاحبه ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإرادة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وتحسين الأداء الاقتصادي.

• حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في الحدود المكانية وتتجلى في دراسة حالة الجزائر، والحدود الزمنية وهي محددة من سنة 1982 إلى سنة 2015، والحدود الموضوعية والتي تتمثل في التركيز على دراسة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة دون الصادرة وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

• المنهج المستخدم:

قمنا في هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، اختيار مدى صحة الفرضيات، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، العلاقة المتبادلة بينهم، وكذلك متغيرات الدراسة خلال الفترة المذكورة.

• صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهناها في هذه الدراسة تتمثل في:

- قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان، سواء في الجانب النظري وهذا في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

- أما فيما يخص الجانب التطبيقي، فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية ثم تجميعها من مختلف المواقع الرسمية للهيئات والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية إضافة إلى اختلاف هذه البيانات من سنة لأخرى.

• الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي اعتمدنا عليها في هذا الميدان لدينا:

1- دراسة كريمة قويدري بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، والتي حاولت قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1991-2008 من خلال تعريف النموذج بتوظيف دالة Cobb-Douglas باستعمال برنامج 1.5 Mintabv حيث توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي المباشر على النمو الاقتصادي والذي كان أقل من أثر الاستثمار المحلي والواردات على النمو الاقتصادي.

2- الدراسة التي قام بها رفيق نزاري " بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي" دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1991-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2001، وذلك بتوظيف نموذج خاص بالنمو الداخلي، حيث كانت مختلفة حسب كل دولة وفي فترات مختلفة، ففي الجزائر مقارنة مع النظرية الاقتصادية، أما في تونس كان التأثير سالباً خلال فترة الدراسة مما يؤكد أن تونس لم تستفد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المغرب فنلاحظ أن التأثير إيجابياً في فترة محدودة.

3- دراسة خيالي خيرة بعنوان "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2000-2012 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2016، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية بالتطبيق على حالة الجزائر، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ضئيل وأن علاقته في أغلب سنوات الدراسة كانت سلبية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هناك متغيرات أخرى تأثر على النمو الاقتصادي بالجزائر.

4- دراسة "صياد شهنواز" بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران 2013، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي انطلاقاً من حالة الجزائر وذلك بتوظيف دالة Cobb-Douglas، ومن النتائج التي توصلت إليها أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر فرغم صغر حجمه مقارنة بالاستثمار المحلي إلا أن له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

• هيكل الدراسة:

تأسيساً على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وإجابة على الأسئلة الفرعية التالية لها، واختباراً للفرضيات الموضوعية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة على النحو الموالي:

خصص الفصل الأول للتأصيل النظري لعنصر الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاثة مباحث، يتناول الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والثاني أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، أما المبحث الثالث فتناول أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره واتجاهاته.

بعده جاء الفصل الثاني ليهتم بالإطار النظري للنمو الاقتصادي، واحتوى مبحثين خصص الأول كمدخل مفاهيمي للنمو الاقتصادي، واستعرض المبحث الثاني عناصر النمو الاقتصادي وبعض النظريات والنماذج المعتمدة له.

أما الفصل الثالث والأخير فخصص لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة (1982-2015)، وذلك في ثلاث مباحث، استعرض الأول كمدخل للاقتصاد الجزائري وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعها القطاعي والجغرافي، واهتم المبحث الثاني بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وخصص المبحث الثالث لاختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة محل الدراسة. واختتمنا هذه الدراسة بخلاصة عامة، اختبار الفرضيات وتقديم جملة من النتائج التي توصلنا إليها، بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول

التأصيل النظري لعنصر
الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل، تتجلى بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين، ليمر بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعله يكون محل اهتمام متزايد من طرف الباحثين الاقتصاديين والمستثمرين، ويكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليه العديد من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، وكذا الدور الحيوي الذي يلعبه من رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنيات المتقدمة والإلمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها.

وبالنظر لاختلاف الاقتصاديين لإعطاء مفهوم محدد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أو إعطاء تفسير واضح لأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، سنتناول في هذا الفصل مختلف المفاهيم والأشكال بالإضافة إلى النظريات والمحددات الخاصة بهذا النوع من الاستثمار، وكذلك الآثار المترتبة عنه ومراحل تطوره واتجاهاته من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره واتجاهاته

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار ظاهرة اقتصادية تعددت مفاهيمها وأشكالها، ومن بين أهم هذه الأشكال نجد الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومختلف مكوناته والآثار الإيجابية والسلبية له، لكن قبل ذلك يجب أولاً التعرف على المفهوم العام للاستثمار وأشكاله.

المطلب الأول: مفهوم وأشكال الاستثمار

يعتبر الاستثمار عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول إذ نال اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عبر التاريخ الاقتصادي، حيث تباينت آرائهم في تحديد مفهوم واحد وشامل خاص به.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار:

هناك عدة تعريفات للاستثمار منها:

- حسب بياردرني: الاستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها تتحصل على أرباح.¹
- حسب بيارماس: الاستثمار يشير في نفس الوقت إلى عملية في حد ذاتها ونتيجة لهذه العملية فإن الاستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة على دفعها حالياً مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال.²
- حسب كينز: الاستثمار هو ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت أو التداول.³
- كما يعرف بأنه: ذلك الجزء المستقطع من الدخل والمستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال.⁴
- وعرف بأنه: الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال.⁵
- كما يمكن تعريفه على أنه: عبارة عن التضحية بقيم ومبالغ حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل.⁶

1- رندة جميل، "إدارة المحافظ الاستثمارية"، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص11.

2- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص8.

3- سلام عبد الكريم، مهدي آل سميسم، "التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوصفي والنظام الاقتصادي الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار مدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص155.

4- طارق الحاج، "مبادئ علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص14.

5- طلال كذاوي، تقييم القرارات الاستثمارية، الطبعة العربية ملونة، دار البازوري العلمية، عمان، 2008، ص 132.

6- جهاد همام، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص11.

- كما عرف أنه: عبارة عن التضحية باستهلاك حالي مؤكد مقابل استهلاك أكبر مستقبلاً لكنه غير مؤكد.¹
 - وعرف كذلك على أنه: عبارة عن جزء من الدخل لا يستهلك وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه مع الأخذ بالاعتبار الإضافة إلى المخزون السلعي.²
 - كما يعرف أيضاً بأنه: الطلب على أموال الإنتاج أو أنه الفرق بين الدخل المتاح (أو القابل للتصرف) والطلب على أموال الاستهلاك.³
- أ. من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن الاستثمار هو مجموعة من التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافات الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية آخذاً بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار:

توجد أنواع وأشكال كثيرة للاستثمار في الواقع العملي، يمكن عرضها وفق المعايير:

1. من حيث طبيعة الاستثمار:

هناك استثمار مادي يتمثل في الأراضي والمباني والآلات والمعدات وغيرها⁴، وهناك استثمار مالي يتمثل في الأسهم والسندات، وأذونات الخزينة، وقد يكون الأخير مصدر تمويل للأول والعكس صحيح.⁵

2. من حيث القائم بالاستثمار:

فقد يكون شخص طبيعي كالأفراد والجماعات أو قد يكون شخص معنوي كالمؤسسات العامة والشركات الخاصة.⁶

1- متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 25.

2- إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 11.

3- هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 16.

4- رنا محمد عبد، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010، ص 170.

5- فضيل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية والعملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 35.

6- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 16.

3. من حيث الهدف من الاستثمار:¹

- أ. هدف الربحية: أي تحقيق أقصى عائد ممكن تحقيقه.
- ب. أهداف إستراتيجية.
- ج. أهداف أمنية.
- د. هدف تعظيم الإيرادات العامة للدولة في الموازنة العامة.

4. من حيث الجهة الجغرافية:

- أ. الاستثمارات المحلية: تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة المستخدمة.²
- ب. الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية: الاستثمار الأجنبي وهو انتقال رأس المال عبر الدول، بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة.³

5. من حيث الشرعية:

فقد يكون استثمارا مشروعاً (حسب القوانين والأنظمة المرعية) وقد يكون استثماراً غير مشروع (يتعارض مع القوانين والأنظمة المرعية).⁴

6. من حيث المدة:

الاستثمار طويل الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي، أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أدونات الخزينة والقبلات المصرفية أو شكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي.⁵

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد موضوع الاستثمار موضوع بالغ الأهمية وعندما نقول الاستثمار فإنه يشمل مجموعة من الأنواع وأهمها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو محور هذه الدراسة وعليه سنقوم بالتطرق إلى مفهومه وأهميته.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها:

- 1- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 458، القاهرة، 2009، ص 8.
- 2- محمود حسن الوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 22.
- 3- محمد صالح القرشي، تقييم أثر الاستثمار في تسخير الموارد البشرية على الأداء التنظيمي، دراسة حالة الفروع الإنتاجية لمجمع المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013، ص 76.
- 4- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 36.
- 5- جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 47.

- يعرفه Bertrand Bellon على أنه: مساهمة مستثمر يركز نشاطه في بلده الأصلي ويقبل بالنشاط في بلد آخر مضيف، مع قيامه بالإشراف على المشروع، ويعتبر حق تسيير أو الإشراف على المشروع الفرق الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر.¹
- وعرف أيضا على أنه: استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دولة أخرى، بشراء هذه الشركات، أو بناء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي أو الزيادة في رأسمال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله.²
- وعرف كذلك بأنه: بخلاف الاستثمار غير المباشر، فإن المستثمر يبحث عن سلطة القرار الحقيقية والفعلية في تسيير المؤسسة سواء كان مالكا للمشروع الأجنبي بصفة جزئية أو كلية.³
- كما يمكن تعريفه على أنه: هو تكاليف تأسيس مشروع جديد أو مشروع موجود تكون السيطرة على عملياته من قبل مستثمر أجنبي أو هو قروض بين الشركات يحصل عندما يكون المستثمر موجود في بلد معين بلده لاكتساب رصيد في بلد آخر بلد المضيف مع نية إدارة الرصيد.⁴
- ويعرف كذلك بأنه: تلك المشاركة في توظيفات استثمارية خارجية من دون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة المستثمر فيها ومن دون أن يكون له الحق في الرقابة والسيطرة في إدارة أعمال ذلك المشروع، وتكون الدوافع الرئيسية للمستثمرين في محافظ الأوراق المالية الحصول على الأرباح من خلال الاستفادة من فروقات الأسعار وكذلك تقليل المخاطرة من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية وعادة ما تقوم الأسواق المالية بالوساطة في عمليات ذلك الاستثمار.⁵
- كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.⁶
- ويقصد بالاستثمار الأجنبي كذلك بأنه إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية سواء كان نشاطها إنتاجيا أو تسويقيا بيعيا أو خدميا ... الخ و موزع على عدد من الدول الأجنبية.⁷
- عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD: بأنه عملية توظيف أموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول مضيضة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل، تعكس منفعة

1- نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر (1998-2005)، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2016، ص 12.

2- زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، فيفري 2005، ص 3.

3- عيبوط مهند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص، 149.

4- سالم عرفه، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراجية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 207.

5- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 111.

6- نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 38.

7- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 222.

لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليه من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة.¹

- وعرفته منظمة التجارة العالمية WTO بأنه: الاستثمار الحاصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المستقل) بأنه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع، ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من المستثمر وحده بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم.²
- وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه: كل شخص طبيعي أو تجمع أشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، كل تجمع مؤسساتي يعتبر مستثمرا أجنبيا مباشرا، يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في بلد آخر، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي.³
- ومنه كخلاصة تجمع بين كل هذه التعريفات فيمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: تحويل رأس المال (نقدي، عيني، تقنيات، معارف) إلى دولة أخرى للاستثمار في المشاريع. ويستطيع المستثمر الأجنبي أن يدير المشروع جزئيا أو كليا بحسب قوة التصويت التي يتمتع بها، وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة المدى بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدولة تتمثل فيما يلي:

1. القدرة على خلق فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة.⁴
2. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر أكثر أمان وفائدة للبلد المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.⁵
3. رفع نسبة التكوين الرأسمالي (إحدى مصادر رأس المال والخبرات الإدارية) وتعويض نقص المدخرات في الاقتصاد الوطني.⁶

1- عدنان داود، محمد العذارى، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دارغيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 56.

2- عدنان داود، محمد العداري، نفس المرجع، ص 57.

3- مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادر للنشر، الكويت، 2009، ص 53.

4- شريفة جعدي وآخرون، أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)، المحلية الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، ديسمبر 2014، ص 18.

5- شريفة جعدي وآخرون، نفس المرجع، ص 18.

6- خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 41.

4. القدرة على نقل الخبرات وتدريب الكوادر الفنية فنيا وإداريا.¹
5. فتح المجال أمام المنتجات المحلية للدخول إلى الأسواق العالمية والإنتاج بالمواصفات ذات معايير عالمية.²
6. دعم ميزان المدفوعات عن طريق حصول البلد على العملات الأجنبية الصعبة من خلال ما ينتج من سلع للتصدير.³
7. المساهمة الفعالة في مجالي النمو والتنمية وخاصة في الدول النامية.⁴
8. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة جدا لنقل التكنولوجيا.⁵
9. يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.⁶
10. يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار القومي، الذي تعانيه الكثير من الدول النامية، وذلك لتمويل عملية التنمية والاستثمار.⁷
11. يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته، وذلك لأنه من الضروري القيام بقدر من الاستثمار من أجل الحفاظ على نمو اقتصاديات بعد المدى.⁸

المطلب الثالث: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد برأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي:

- 1- خرافي خديجة، نفس المرجع، ص 41.
- 2- عيبر بوضياف، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جوان 2016، ص 539.
- 3- عيبر بوضياف، نفس المرجع، ص 539.
- 4- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، مخبر تسيير المؤسسات والرأسمالي الاجتماعي MECAS، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 72.
- 5- عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا)، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث، 2004، ص 11.
- 6- عدنان مناني صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 360.
- 7- مصطفى بودرامة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 9، 2009، ص 181.
- 8- مصطفى بودرامة، نفس المرجع، ص 181.

1/ رأس مال حقوق الملكية:

ويشتمل على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.¹

ثانيا: العوائد المعاد استثمارها:

وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة إشرافه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.²

ثالثا: رأسمال آخر ومعاملات الدين بين الشركات:

وهو يغطي اقتراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار من جهة أخرى.³

المطلب الرابع: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

دُوّن إلى جدلية حساب العائد والتكلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه من الواضح أن الدول النامية تتنافس فيما بينها بشكل حاد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بكل الوسائل الممكنة ومن بينها الحوافز الضريبية نظرا للأعمال المقصودة من جانب تلك الدول في الحصول على المزايا التالية:

1. الحصول على التكنولوجيات الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي قد يصعب الحصول عليها في حالة الاقتراض الخارجي فضلا عن الآثار الإيجابية لذلك على الاقتصاد الوطني، من تأثير على زيادة ورفع مستوى الإنتاجية وحسن استخدام الموارد المتاحة.⁴
2. يعتبر استثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالي الذي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي في الاستثمار المراد تحقيقه للدولة المضيفة، كما أن هذه الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الدخل المحلي الإجمالي الذي يمكن أن يدخر جزء منه ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.⁵
3. يترتب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة وفرة خارجية في شكل نقل المعرفة الفنية وتنمية المهارات المحلية التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية، بالإضافة إلى ما تؤدي إليه تلك الاستثمارات

1- صباد شهناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012-2013، ص 12.

2- حاتم عبد الجليل القرنشاوي، بنات، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي عوامل الجذب ومعوقات النمو، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 4.

3- عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 34.

4- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، شارع زكريا قسيم، الإبراهيمية، 2008، ص 207.

5- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 208.

من خلق صناعات مغذية ومساعدة توفر للمشاريع الأجنبية بعض ما تحتاجه من مستلزمات الإنتاج أو تقوم ببعض عمليات تصنيع أو تسويق منتجات هذه المشروعات.¹

4. يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة عاجلة في حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي وبالتالي يؤثر تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات، مما يمكنها من زيادة الواردات دون الحاجة إلى زيادة الصادرات يضاف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية ومعرفتها وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية، بالإضافة إلى سمعتها المرتبطة باسمها وعلاماتها التجارية، تفتح أمام الدول المضيفة إمكانيات أكثر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها وهو ما يساهم في تقليل عجز الميزان التجاري الذي يميز معظم اقتصاديات الدول النامية التي تعاني من هذا العجز.²

5. ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في مستوى العمالة، وبالتالي زيادة في الأجور، ومن ناحية أخرى قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول لبعض الفئات الأخرى مقابل الحصول على خدمات معينة أو استئجار أراضي أو مباني أو غيرها.³

6. لا يترتب على انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر تراكم للمديونية الخارجية بأعبائها وآثارها التي ضاقت بها الكثير من الدول النامية بل أن تلك الاستثمارات لا تؤدي إلى الخضوع لشروط المانح المجحفة كما حدث عندما لا تتعامل مع تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وخاصة بعد أزمة الثمانينات.

❖ لهذه المزايا وغيرها يزداد اتجاه الكثير من الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر عن القروض الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية، ومن هنا تزداد درجة التنافسية فيما بينها في مجال جذب تلك الاستثمارات إليها.⁴

الفرع الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يولد سلبيات عديدة تصاحبه وترافقه وتنجم عنه، وبالذات في الدول النامية، خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار العديد من الإيجابيات التي تم تناول إمكانية تحقيقها في الدول النامية، هي في الغالب تتصل بالأجل القصير، في حين أن هذا الاستثمار الأجنبي المباشر وبالذات من خلال مشروعاته التي تتولى مهمة القيام بها الشركات متعددة الجنسيات، ومن هذه السلبيات يمكن أن نذكر ما يلي:

1. إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى استغلال الدول النامية واستنزاف فوائدها الاقتصادية من خلال حصولها على أرباح مرتفعة، وتحويل معظم هذه الأرباح إلى الخارج،

1- صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2- موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 179.

3- سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

4- سالكي سعاد، نفس المرجع، 83.

وبذلك تتخفض الموارد التي يمكن أن تتاح لكل الاقتصاد وتضعف أدائه ونموه.¹

2. إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم في حالات ليست بالقليلة، وكما يتحقق واقعياً بإدخال بنود كلفة مشكوك فيها، وبالذات عن طريق مشترياتها السلعية، أو الخدمية من شركات أو مشروعات تابعة للشركات الأم المتعددة الجنسيات، من أجل زيادة الأرباح التي تحصل عليها فعلاً، وبذلك تخفض الأرباح التي تظهرها سجلاتها بقصد التهرب الضريبي، بحيث تظهر أرباحها أقل من حقيقتها، وبذلك تدفع ضرائب أقل، أو تدفع قدر أقل من هذه الأرباح إلى الدول التي يتم فيها الاستثمار في الحالات التي يكون مطلوب منها ذلك، وكذلك عن طريق رفع كلفة براءات الاختراع، أو الخدمات الإدارية، أو العلامات التجارية، أو تكاليف البحث والتطوير وغيرها، والتي تحصل عليها من فروع أو شركات تابعة للشركات الأم متعددة الجنسيات وبصورة مبالغ فيها، وخاصة وأن مثل هذه الممارسات تعتبرها هذه الشركات ممارسات عادية والتي من الصعب ملاحقتها والكشف عنها في معظم الحالات في الواقع.²

3. إن الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال مشروعاته لم يسهم بدرجة ملموسة في توفير فرص عمل أكبر يمكن أن تسهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار في الدول النامية التي يتم فيها هذا الاستثمار لأن هذه المشروعات تستخدم في الغالب أساليب ووسائل إنتاج مكثفة لرأس المال، ولا تستخدم إلا عمل محدود، ويسبب التطور في الوسائل والأساليب التي تستخدمها والمرتبطة بالتقنيات المتقدمة فإنها تطلب في الغالب عمل بنوعيات عالية المستوى لا يتوفر في الدول النامية، ولذلك تعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد مثل هذا العمل من الخارج، ومع هذه الاستثمارات وهو الأمر الذي يضعف بدرجة كبيرة إسهامها في توفير فرص العمل.³

4. إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم بتصدير الموارد بشكلها الخام إن استطاعت، أو إجراء معالجة صناعية لها بحد أدنى، وبحيث يتحقق نتيجة لذلك خفض تكاليف نقلها، ومن ثم تجري عليها العمليات الصناعية في الدول المتقدمة مالكة مشروعات الاستثمار الأجنبي هذه، وتحصل نتيجة لذلك على القيمة المضافة المرتفعة التي تحققها العمليات الصناعية هذه، والتي قد تفوق كثيراً القيمة المضافة التي تتحقق في إنتاج الخدمات المصدرة وتحرم الدول النامية من الحصول على مثل هذه القيمة المضافة المرتفعة والمثال الواضح لذلك هو تصدير النفط بشكل عام، وإجراء عمليات بسيطة عليه تتمثل بتصفيته وعزل مكوناته بعضها عن بعض وتصديره، ومن ثم القيام باستخدامه في

1- فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص 97.

2- فليح حسن خلف، نفس المرجع، ص 98.

3 - سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 84.

عمليات صناعية لاحقة تحقق قيمة مضافة قد تعادل عدة أضعاف ما صدر من نفط خام أو مشتقاته.¹

5. وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض الحرف والمهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة، سواء أساسية أو مساعدة، مما يؤدي إلى عدم ثبات العمالة الموسمية.²
6. نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمرتبات التي تقدمها الشركات الأجنبية (مقارنة بالوطنية) فإنه من المحتمل جدا أن تهرب الكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل في المشروعات الأجنبية.³

1- سالكي سعاد، نفس المرجع، ص ص 84، 85.

2- بن داو دية وهيبة، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2004 مع التركيز على الجزائر - مصر - المغرب - تونس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2004-2005، ص 52.

3 - بن داو دية وهيبة، نفس المرجع، ص 53.

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

تتنافس معظم دول العالم بما فيها الدول النامية على اجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لنقص الموارد المحلية لهذه الدول، وضعف مدخراتها إضافة إلى محدودية الآثار الإيجابية للمنح والمعونات والقروض الخارجية، وارتباطها باعتبارات سياسية، قد تؤثر على استقلالية القرار السياسي للدولة المستفيدة... كل هذا ساهم في تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر دول العالم، الأمر الذي دفع بالعديد من الكتاب والباحثين الاقتصاديين إلى محاولة شرح وتفسير ظاهرة تزايد اتجاه الشركات إلى الاستثمار خارج حدود دولتها الأم، من خلال صياغة نظريات قادرة على الإلمام بالعوامل التي تدفع الشركة إلى توظيف رؤوس أموالها في الخارج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من الاستثمار داخل حدود دولتها.

وفيما يلي سنحاول تقديم أهم النظريات التي صيغت بغية تفسير النشاط الاقتصادي عبر الحدود، وتوسع الإنتاج الدولي الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر، لتستطيع فيما بعد تحديد وحصر أهم العوامل التي قد تدفع بالمستثمر الأجنبي إلى توظيف أمواله خارج دولته الأم، والتي قد تجعل دولة ما أكثر جاذبية لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن غيرها من الدول.

المطلب الأول: النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية

يقوم التحليل الكلاسيكي على مجموعة من الأسس وهي الدعوة إلى الحرية في السوق، وعدم وجود أي عوائق

في حركة وعدم تدخل الدولة والمنافسة التامة رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج.¹

ومن بين رواد هذه المدرسة ديفيد ريكاردو الذي أسس نظرية الميزة النسبية، والذي يرى أن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال عالية إلى بلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال منخفضة وأن السبب الرئيسي لانتقال رأس المال هو لغرض تحقيق الربح من خلال الاستفادة من التباينات الموجودة في نسب سعر الفائدة التي تنتج عن تباين عرض رأس المال في كل دولة.²

1 - مدحت محمد الفريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 57.

2 - عنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص 61.

إذن حسب هذه النظرية فإن رأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبذلك يكون في اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرته النسبية.¹

وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- تميل شركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.²
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.³

إلا أن هذه النظرية تتناقض مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل أسواق المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي، ومع ذلك فإنها ليست بدون فائدة في تفسيرها لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن التباين في ظروف العمل والإنتاج والفوارق في تكلفة العمل بين البلدان والمجتمعات تمثل أحد الدوافع الكبرى للاستثمار في البلدان ذات التكلفة المنخفضة.⁴

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية:

تقوم النظرية النيوكلاسيكية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، كما أن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها ومن ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.⁵

- 1 - مجاهد هوارى، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية (حالة وهران)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد جهوي وحضري تطبيقي، جامعة وهران، 2012-2013، ص 9.
- 2 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 411.
- 3 - نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 32.
- 4 - عدنان داوود، مرجع سبق ذكره، ص 61.
- 5 - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من الشرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 38.

كان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي (1933)، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصميم رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على يد ماكدوجال (1960)، وأيضا كيمب (1961-1964).¹

وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية من بينها:

- لم تميز النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين مختلفين، كما أن هذه النظرية تعاملت مع الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي، ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن فضلا عن رأس المال، التكنولوجيا والمهارات والإدارة.
- لم يستطع النموذج أن يشرح قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بين دولتين أو ب في نفس الوقت، كما أنه لم يقدم تفسيراً لتفضيل الشركات القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من التصدير.
- قامت هذه النظرية على افتراض وجود المنافسة الكاملة، وهي حالة غير محققة في كل الظروف، حيث أن الكثير من حالات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم على وجود حالة احتكارية للشركة الدولية.²

الفرع الثالث: نظرية عدم كمال السوق:

تعتبر المنافسة من أهم العوامل التي تقوم عليها الشركات، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق فهذا يؤدي بها إلى الزوال، وعلى هذا الأساس تقوم هذه النظرية، حيث تفترض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى النقص الكبير في السلع، كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة غير قادرة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الإنتاجية المختلفة، أو حتى في أي نشاط وظيفي آخر،³ أي أن توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسيات مثل الموارد المالية والتكنولوجية بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر من أهم العوامل التي تدفع هذه الشركات للاستثمار الأجنبي.

أي أن هذه الشركات تعنى بعدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافستها يعتبر محفزا أساسيا للاستثمار بهذه الدول.⁴

2- وليد خفاف، الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 29.

2- ناجي بنحسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة متنوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 152.

3- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص 38.

4- سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 33.

ولهذا يمكن القول أن هروب الشركات المتعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدولة الأم واتجاهها للاستثمار في دول أخرى (نامية) يمكن أن يحدث في الحالات التالية:

- حالة توفر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسيات على نظيرتها في الدول المضيفة.
- كبر حجم الشركات المتعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بأحجام كبيرة حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.
- حالة وجود فروق واختلافات جوهرية في منتجات الشركات المتعددة الجنسيات بالمقارنة مع الشركات الوطنية أو الأجنبية الأخرى بالدول المضيفة مثل الشكل والمذاق بالنسبة للسلع الاستهلاكية.¹
- التفوق التكنولوجي للشركات المتعددة الجنسيات.
- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المتعددة الجنسيات والتي ترتبط بحالات عدم كمال السوق مثل الخصائص التكنولوجية والتمويلية والتنظيمية والإدارية.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي:

- أنها تفترض وعي وإدراك الشركات المتعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.²
- افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية لهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.³
- كما أن واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركة متعددة الجنسيات مشروط بمبدأ مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي وخاصة الإجراءات التي ترتبط بالعمليات الإنتاجية والتجارية.⁴

1- عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (البلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005)، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 53.

2- متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظريات والسياسات)، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 201-204.

3- محمد عبد العزيز، عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 56.

4- أبو قحف عبد السلام، التسويق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 60.

الفرع الرابع: نظرية الميزة الاحتكارية:

ظهرت هذه النظرية في ظل ظروف كانت تقر بمختلف العيوب التي ميزت النظريات الكلاسيكية بشأن محاولة تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم صياغة هذه النظرية على يد الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر، محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج وسيطرتها على الأسواق الخارجية.¹

حيث اهتمت هذه النظرية بتفسير الأسباب التي تدفع بعض الشركات نحو الاستثمار في سوق تحتكر فيه شركة أو قلة من المنتجين في السوق، والذين يحتفظون بالميزة التنافسية التي تمكنهم من السيطرة على إنتاج أو بيع وتوزيع السلعة،² ويطلق على هذه الظاهرة في السوق الدولية احتكار القلة وتميز هذه النظرية بين ثلاث أنواع من الاحتكار وهي:

1. **احتكار الشركة الأولى:** هنا يعود السبب وراء دخول الكثير من الشركات إلى قطاع سلعة معينة إلى اقتناع هذه الشركات بأنها الأقدم في هذا المجال، فبافتراض أن إحدى الشركات دخلت لسوق معين بسلعة غير مسبوقة في هذا السوق، بالتالي فإن هذه الشركة هي التي اخترعتها وقدمتها أول مرة إلى تلك السوق، والشركة هنا تحرص على تطوير تلك السلعة باستمرار وتقوم بحملات إعلانية وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج بهدف إنتاج كميات أكبر وبالمقابل تخفيض التكاليف، وهنا تتكون لدى هذه الشركة إمكانيات كبيرة للمحافظة على تفوقها بالميزة التنافسية التي تمتلكها في مواجهة أي منافس محتمل، فإذا افترضنا دخول إحدى الشركات المنافسة إلى السوق فلن يكون لها تأثير كبير على الشركة الأولى لأسباب عديدة نذكر منها:

- المعرفة الكبيرة والشاملة للشركة الأولى بالسوق؛
- تعود أغلبية المستهلكين على منتجات الشركة ومستوى أسعارها؛
- التكاليف الكبيرة التي يمكن للشركة الجديدة الداخلة للسوق تحملها لمواجهة الشركة الأقدم في السوق.³

ومن أهم خصائص السوق المحتكرة مايلي⁴:

- وجود مشروع واحد في السوق.
- سيادة المحتكر الكاملة على السوق.
- أن إنتاج المحتكر يملك العرض الكامل في السوق.
- يمكن للمحتكر تجزئة السوق إلى عدة أسواق.

1- عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 53.

2- ليليا بن منصور، الشراكة الأوروبية ومتوسطة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 99.

3- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 156-157.

4- علي عباس، نفس المرجع، ص 157.

2. **رد الفعل لنشاط المنافس:** كما أوضح ستيفن هايمر في هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر حدث على نطاق واسع في صناعات تخضع لاحتكار القلة وليست لصناعات تعمل في ظل المنافسة التامة. ويعني ذلك أن المنشآت التي تعمل في تلك الصناعات تحصل بالضرورة على مزايا لا تكون متاحة للمنشآت المحلية، وهو ما أرجعه هايمر إلى وفرة الحجم وإلى المعرفة المتطورة في مجال التسويق والإدارة والتمويل.

كما ترى هذه النظرية إلى أن الشركات التي تستثمر في الخارج عادة ما تكون كبيرة الحجم تنشط في سوق عالمي تسوده في أغلب الحالات ظروف منافسة القلة، وهو ما يشير إلى أن الاستثمار الذي تقوم به تلك الشركات عادةً ما يأتي كرد فعل للتصرفات التي تسلكها شركة محلية منافسة.¹

3. **القوة الاحتكارية:** هنا يكون الدافع الأساسي للشركة من الاستثمار في الخارج هو القوة الاحتكارية وتفترض هذه النظرية أن ممارسة الأعمال الدولية في أسواق بعيدة عن الوطن الأم نشاط تكاليفه المالية عالية، ولا تجرأ عليه إلا الشركة التي تملك ميزة تنافسية قوية مثل التقنية المبتكرة أو امتلاكها لأساليب عمل غير معروفة من قبل، كل هذه المميزات تجعل من الشركة قادرة على مواجهة كل العوائق والتكاليف التي تواجهها وقادرة على تهديد المنافسين الآخرين حتى ولو كانوا الأقدم في مجال الإنتاج.²

وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها³:

- لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية لوحدة قيام الشركات للاستثمار بالخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكتملة مثل المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية.
- لم تقدم هذه النظرية تفسيراً لقيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.
- إهمالها للإستراتيجيات والسياسات الحكومية التي تعتمد عليها الدول المضيفة في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

الفرع الأول: نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقاً لهذه النظرية الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم

1- خالد مصطفى قاسم وعبيد عبد الخالق، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 126.

2- علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 157.

3- كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة (حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004، ص 120.

المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التنويع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى، فهي فكرة مشابهة لفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة وبالتالي تقوم شركة بعملية توزيع استثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي، فما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية لم يؤثر فقط على السوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية مخاطرها.¹

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج:

تنسب هذه النظرية إلى ريمون فيرنونو، حيث حاول عن طريق هذه النظرية تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر.²

تقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها المؤسسات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضج، الانحدار ثم الزوال) وتحفظ المؤسسات المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ عملية تصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري حتى تنتهي إلى الزوال، ولفهم دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها،³ وهي على النحو التالي:

1. مرحلة الظهور الإنتاج والبيع في السوق المحلي:

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في

1- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2- علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 165.

3- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 182.

السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.¹

إن فالسلع الجديدة تظهر أولاً في الدول الغنية من حيث الدخول المرتفعة، ويمكن للشركات والمؤسسات ذات الحجم والإمكانيات الكبيرة أن تبحث في هذه الأسواق لإنتاج سلع جديدة وطرحها في السوق، ولتحقيق الأرباح يجب أن يكون الطلب على السلعة الجديدة غير مرن، وقد يتم تصدير حجم صغير من الإنتاج إلى دول غنية أخرى.²

2. مرحلة النمو والتصدير:

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة في الداخل والخارج، وتقوم الشركة بالتصدير إلى الأسواق المماثلة للسوق المحلي، وتعمل الشركة على تحسين وتطوير منتجاتها، وتساعد الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من حياة المنتج، وتدعم الشركة خط إنتاجها بآلات جديدة وحديثة للتحسين من النوعية والكمية في الإنتاج استجابة لمتطلبات السوق المحلي والخارجي، في نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية مركزة على جودة وفوائد السلعة.³

3. مرحلة نضوج السلعة:

في هذه المرحلة تخطط الشركة أو المؤسسة في إطار سعيها للحفاظ على مبيعاتها في السوق المحلي والخارجي خاصة، والحفاظ على ثقة المستهلك بالمنتج، تقوم المؤسسة بتطوير إستراتيجيتها التسويقية بنقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى الأسواق الخارجية، وبذلك تنشأ الشركة لها فروع بالخارج تتسرب من خلالها المعلومات الخاصة بالتركيب الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة، فتزيد احتمالية تقليدها من جانب المنتجين في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى بيعها بأسعار تنافسية، فتفقد مع مرور الوقت الشركة ميزتها التنافسية، وتصل إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، وبالتالي تغير المؤسسة من إستراتيجيتها الترويجية فتركز على السعر، ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون.⁴

1- بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص 78.

2- بن عباس محمود، نفس المرجع، ص 78.

3- نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 39.

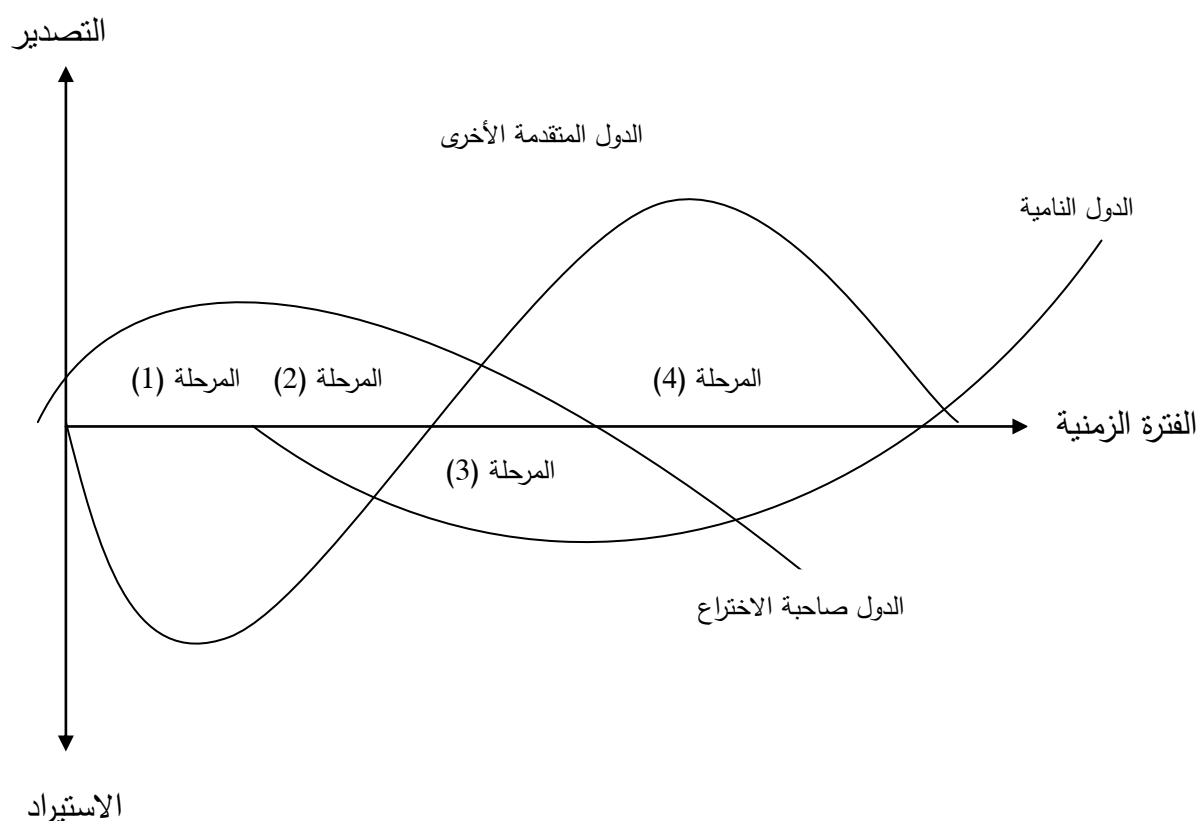
4- نعيمة أوعيل، نفس المرجع، ص 39، 40.

4. مرحلة الانحدار والتدهور:

في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بتغيير ولائهم للسلعة بحثاً عن سلعة جديدة في السوق، حيث تحاول المؤسسة البقاء أطول مدة في السوق فتقوم بتخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، وتحاول أيضاً تجديد دورة حياة المنتج في الأسواق التي لم يصل إليها المنتج، وتقوم أيضاً بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها أو أسعارها... الخ.¹

ويوضح الشكل التالي المراحل التي يمر بها المنتج:

الشكل رقم (01): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص: 64.

1- بن عباس حمودي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على جميع المنتجات فهناك سلع يصعب تقليدها أو إنتاجها بسهولة.
- اكتفت هذه النظرية بتقديم تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها للإنتاج في الدول الأجنبية للاستفادة من التسهيلات والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار، في حين لم تقدم تفسيراً واضحاً للأسباب التي تدفع الشركة نحو الاستثمار المباشر في الدول النامية بدلاً من التراخيص مثلاً.
- اهتمت بالاستثمارات الجديدة وعدم اهتمامها بالاستثمار في مشروع لإنتاج منتج متواجد من قبل.¹
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويقي الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.²

الفرع الثالث: نظرية الموقع:

إن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدول المضيفة التي ستكون مقر الاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية... الخ الخاصة بشركة متعددة الجنسيات، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعة أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة.³

كما يرى باري أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، ويضيف **dining** أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق ويمكن تجسيد هذه العوامل في الآتي:

- العوامل التسويقية والسوق مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، التقدم التكنولوجي، حجم السوق، معدلات نمو السوق... الخ.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار مثل: الموقع الجغرافي، مدى غنى أراضي المضيف بالثروات الطبيعية... الخ.
- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية مثل: التعريفات الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد... الخ).⁴

1- نعيمة أوغيل، مرجع سبق ذكره، ص 40.

2- عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 49، 50.

3- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1991، ص 89.

4- مصباح بالقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 26، 27.

الفرع الرابع: نظرية الموقع المعدلة:

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع في الكثير من الجوانب، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى اتروبوك وسيموندس، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل¹، ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهام اتروبوك وسيموندس في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	أمثلة
1- خصائص المنتج/ السلعة	• نوع السلعة، استخداماتها، جودتها، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية.
2- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	• طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توفر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية.
3- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	• نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات، والبضائع، والأفراد، والتجارة الخارجية.
العوامل الدافعة:	
1- الخصائص المميزة للشركة.	• مدى توفر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة.
2- المركز التنافسي.	• القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة:	
1- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	• القوانين واللوائح الإدارية ونظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
2- الخصائص المميزة للدولة الأم.	• القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
3- العوامل الدولية.	• الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 69-70.

1- برحومة عبد الحميد، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 107.

ومن هذه النظرية يمكن استخلاص الآتي:¹

- إن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها وتناولتها النظريات الأخرى.
- إن هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعوض أو تدفع الشركات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة.
- تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم والحوافز التي تقدمها الدولة الأم لتشجيع الشركات المحلية على الاستثمار بالخارج.

الفرع الخامس: نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة الخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية أو المضيفة، ومن ناحية أخرى إن نجاح الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة.²

ومن ثم ظهرت نظرية الحماية، ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج وغيرها، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة وهذا بهدف تعظيم عوائد الشركة من ابتكاراتها ونتائج بحوثها لمدة زمنية طويلة.³

تقوم هذه النظرية على أن خلق منتج جديد لا تعترضه صعوبات بفضل الحماية الفعلية لنظام براءات الاختراع حمايته بفعل المنافسة بين المنتجين واحتمال تقليده في مناطق عديدة من العالم وهذا ما يدفع بالشركة المالكة لحق الاختراع الانتقال إلى الخارج أي الاستثمار خارج وطنها بإنشاء فروع لها تسمح باستغلال أوسع لحقوق الاختراع، وبذلك تساهم في التقليل أو الحد من حالات التقليد غير المرخصة وعدم

1- متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 208، 209.

2- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة (الجزء الثاني)، الطبعة الأولى، دار رضا للنشر، دمشق، 2001، ص 193.

3- سعيد يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 130.

تسرب أسرارها الصناعية، أي حصر الشركة لمعارفها بذاتها بدلا من بيع معارفها إلى الأسواق الدولية، فاحتفاظ الشركة بالخبرة الفنية والاختراعات يحقق لها التميز عن غيرها ويضمن لها عدم دخول منافسين جدد في الأمد القصير، كما تتمكن من خلال الاستخدام الداخلي فقط لخبراتها ومعارفها كسر وتخطي القيود التي تفرضها بعض الدول على الأسواق كنظام حصص الواردات والمبالغة في التعريف الجمركية، خاصة إذا كان هناك طلب خارجي متزايد على المنتجات التي لا يمكن إنتاجها من طرف غير المبتكرين، فيؤدي هذا الوضع إلى فتح السوق المحلي للمنتجين المبتكرين الأجانب، ويسمح لهم بإقامة فروع، وبالتالي قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

وقد واجهت هذه النظرية مجموعة من الانتقادات منها:

- ممارسة الحماية يمكن أن يتحقق بأساليب وطرق أخرى بديلة، قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات، فهناك ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم تضمنها موثيق متفق عليها تقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة وبعضها الآخر تابع لمنظمات دولية مستقلة، ومن هنا يمكن القول أنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات المتعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته.
- تركز نظرية الحماية على دوافع الحماية للشركات المتعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم، ومن ثم فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية، هذه السياسات والإجراءات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.²

الفرع السادس: النظرية الانتقالية:

يعتبر **dining** الاقتصادي الانجليزي الأول من وضع الخطوة الأولى لهذه النظرية وذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في قرار الإنتاج بالخارج،³ وقام بالنقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة، ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقالية.

1 - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 92، 93.

2- عبد الكريم كاك، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص 86.

3- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 53.

ولقد قام **dining** بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع، وقد أوضح **dining** أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي¹:

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
3. أن تتوفر للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

ويرى **dining** أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة، ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب أن تقتزن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.²

ووفقا للنظرية الانتقائية فإن العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب وعوامل الدفع، فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع وزيادة الضرائب ما هي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، حيث أنها تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها **dining** إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول وحجم السوق، تحركات المنافسين والتقارب الجغرافي بين الدولة الأم والدولة المضيفة، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه إلى التوسع خارجيا نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم، وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي.³

1- عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 50، 49.

2- شوقي جبار، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، 2014، ص 69.

3 -Nooria abd mohammed, **the effects of foreign Investment in the Arabic local Investment Future – An Analytical Measurement study for some of the Arabic gulf states for the period from 1992–2010**, to the st Clements university, as a requirement for obtaining the degree of the Ph.D in operations Research, 2012 ,P74.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:¹

حاولت هذه النظرية الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- لماذا تدويل الإنتاج؟
- لماذا يتم تدويل الإنتاج؟
- كيف يتم الدخول للسوق الخارجية؟

إلا أن هناك المزيد من المسائل لم تتمكن النظرية من حلها أهمها:

- افتراض النموذج أن التعاقدات تتم في حالة توفر مزايا الملكية للشركة فقط بينما يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة توفر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا؛
- لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية.
- لا تملك بعض الشركات في الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في رأس المال، مع ذلك هي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج الكثيف، العمالة وانخفاض التكاليف، وأيضا الاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول والاستثمار في الأسواق الدولية.²

الفرع السابع: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزوا) وقد عُنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادرة على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، مع الاستبدال الجزئي للسوق، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.³

فنظرية الميزة النسبية تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارة.

1 -Noori abd mohammed ، La même référence ، P74.

2- أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص ص 49، 50.

3- ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 103.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل.¹

المطلب الثالث: بعض المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

توجد عدة محدّدات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي تنقسم إلى محدّدات سياسية ومحدّدات اقتصادية ونوجزها في التالي:

الفرع الأول: المحددات السياسية:

لقد بينت الدراسة أن للاستقرار السياسي تأثير كبير على قرار المستثمر الأجنبي والمتعلق بالفاضلة بين الدول النامية والمضيفة، أما مفهوم الاستقرار السياسي في الدول المتقدمة فالدراسات أكدت على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذا العامل نظرا للقوة التمييزية بين الدول النامية فيعتبر متوفر ضمنا، وبالتالي فهو أقل أهمية في الدول المتقدمة منه في الدول النامية، لهذا فإن جل الدول الجاذبة والدول العارضة للاستثمار الأجنبي²، كما يؤثر الاستقرار السياسي في حجم التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التأثير على التزويد بمستلزمات الإنتاج وما يترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف الإنتاج وضعف الثقة في استقرار نظم الحوافز، وربما فرض قيود جديدة على الاستثمار تبعا للسياسة المتبعة من البلد المضيف.³

يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي وطبيعة النظام السياسي ومدى استقراره، والتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل وكذلك الظروف الإقليمية والعالمية من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار، فعدم استقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الاستثمار، كما يأخذ المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار عند استثماره في بلد ما جملة من المخاطر المتمثلة في مدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال تملك القطاع العام لمعظم المشروعات، ومدى منافسة هذه القطاعات للقطاع الخاص وبالتالي التأثير السلبي على الموارد والإمكانيات المتاحة إضافة إلى حجم وإمكانات نمو هذا القطاع.⁴

1- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 58.

2- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص: 127.

3- أحمد قديد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة، دراسة إحصائية مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب من 1993 إلى 2009، تخصص نقود ومالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 91.

4- وفاء عبد الأمير الدباس، الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية- الواقع والطموح، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، أيام 17-18 أبريل 2006، ص 270.

الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية:

1. حجم السوق:

لقد قامت العديد من الدراسات على حجم نمو السوق وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر، أثبتت هذه الدراسات أن أهم العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بدول آسيا والمحيط الهادي، وهو حجم ونمو السوق المحلي الذي يعتبر عملاً محفزاً للاستثمار، لذلك تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى العديد من المقاييس لتقدير حجم السوق ومعدلات نموه كالناتج المحلي الخام وهي تركز على معدل الدخل الفردي ومعدل نمو الدخل في قياس حجم السوق المحلي في هذه الدول، وذلك لأن الكثافة السكانية في الكثير من هذه الدول تؤدي إلى تضخم الحجم الكلي للدخل وقد تعطي صورة غير صحيحة عن حجم السوق.¹

2. توافر الموارد وعامل الكفاءة:

لقد أثبتت الدراسة أن مدى توافر الموارد الخام وعمالة رخيصة كفاءة وغير كفاءة بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا والابتكارات تعتبر من أهم العوامل التي تنتظر إليها الشركات الأجنبية عند المفاضلة بين الدول في إقامة مشروعات لها.²

3. درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج:

يقصد به حجم تعامل الاقتصاد المضيف مع الخارج وهناك عدة مؤشرات لهذا الانفتاح أهمها³:

- نسبة المستوردات من الناتج المحلي.
- حاصل جمع المستوردات مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- حاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الواضح أن رؤوس الأموال الأجنبية تنتقل إلى الاقتصاديات المنفتحة على الخارج، وهناك من يرى عكس ذلك حيث يتوقع أن البلدان التي تفرض قيوداً وكثيراً من الحواجز على الاستيراد وبهدف البقاء على اقتصادياتها مغلقة هي التي تتجه إليها الاستثمارات الأجنبية، حتى يقوموا بالإنتاج والتوزيع داخل تلك الدول تخطياً لتلك الحواجز، ولكن يمكن الاعتراض على هذا الرأي أن هذا لا يتم إلا في البلدان التي لها سوق كبير يمكنه استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن هنا يرى بعض الباحثين أن حركة الصادرات

1- حمدي فلة، حمدي مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة المفكر، العدد العاشر، ص 344.

2- نوره بيري، عبود زرقين، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعدلات الآتية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان 2004، ص 15.

3- نورة بيري، نفس المرجع، ص 15.

ورؤوس الأموال حركتين مكملتين لبعضهما البعض، وذلك لأن البلدان تقوم بتصدير منتجاتها عبر شركاتها الموجودة في الخارج بعد أن تقوم بمعالجتها ثم طرحها في السوق.

4. السياسة على المستوى الاقتصادي الكلي:

ويقصد بالسياسات الاقتصادية هو مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضع القيود ومنح الامتيازات مثل مدى سماح الدولة بملكية الأجانب للأعمال والضرائب والإعانات وتحويل الأموال والتحكم في الأسعار، وتتفاوت أهمية هذه العناصر من دولة إلى أخرى غير أن معظم الدراسات وجدت أن الضرائب والسماح للأجانب عاملان أساسيان في التمييز بين الدول من حيث جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية.¹

5. التضخم:

إن معدلات التضخم تعكس حالة الاستقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، وحالة الاستقرار تخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة وبذلك فإن التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لأن الكلف النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد.²

6. سعر الصرف:

سعر الصرف الحقيقي هو سعر البضائع الأجنبية بالعملة المحلية (وهذا ما يساوي أسعار الصرف الاسمية مضروبة بسعر البضائع الأجنبية) والتي يتم تقسيمها على سعر البضائع المحلية بالعملة الوطنية، وهذا ما يشير إلى مستوى التنافسية في البضائع المحلية مقارنة بالبضائع الأجنبية فعندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية، فإن العملة المحلية تنخفض قيمتها وتصبح المنتجات المحلية أرخص نسبياً في الأسواق الخارجية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات التي أصبحت أرخص نسبياً في الأسواق الأجنبية وتخفيض وارداتها التي أصبحت أعلى في الأسواق المحلية وهذا بدوره يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس من الدراسات التجريبية التي أكدت أن استقرار أسعار الصرف يؤثر بشكل إيجابي على تدفق رأس المال الأجنبي.³

1- براهمية آمال، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، مداخلة في ملتقى حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية)، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 8.

2- براهمية آمال، نفس المرجع، ص 8.

3- يونس مفيد دنون، دنيا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، بحوث مستقبلية، العدد 15، 2006، ص:

7. مستوى الأجور:

إن الأخطار التي تعرض أجورا منخفضة نسبيا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجر المنخفض، فكلما كان الأجر منخفضا فإنه يشجع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة جير وجولي التي أوضحت أن معدل الأجر له تأثير سلبي على تدفقات لاستثمار الأجنبي المباشر.¹

8. سعر الفائدة:

هناك رأيان لتأثير سعر الفائدة على الاستثمار يتمثل الأول في لعلاقة بين سعر الفائدة والطلب الاستثماري، فالمفهوم العام للنظرة الاقتصادية يفترض أن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري، وإذا يوجد لكل مستوى من الطلب الاستثماري قيمة محددة للكفاية الحدية للاستثمار تتفق وهذا المستوى (باشا)، أما الرأي الثاني فيفترض وجود فجوة بوجود معدل الفائدة بوجود مستوى معلوم من المخاطر ازدادت تدفقات لاستثمار الأجنبي المباشر.²

المطلب الرابع: المحددات الثانوية للاستثمار الأجنبي المباشر

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بمحددات رئيسية، والتي تعرضنا لها في المطلب السابق ومحددات ثانوية والمتمثلة في المحددات الثقافية والبيئية وهي كالتالي:

الفرع الأول: المحددات الثقافية:

ونعني بالمحددات الثقافية هو المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الثقافي في الدولة المضيفة، حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في هذا المحيط هو من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية، وفي حقيقة الأمر يمثل ذلك محور اهتمام الشركات الأجنبية بخصوص قرار استثماري، تنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب على الجانب الثقافي في الدول المضيفة من خلال تعرفهم على نظم التعليم ومستوياته والأمية، وكذلك العادات والتقاليد السائدة ومستوى الإعلام واللغات المستخدمة والتاريخ والدين... الخ، وبالتالي فالمحددات الثقافية تلعب دور كبير في جذب واستقطاب وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وحسب هذه المحددات يمكن أن نستنتج سبب عدم توافد الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية، وسيطرة حوالي 20% من دول العالم على حوالي 80% من الاستثمارات الأجنبية.³

1- يونس مفيد دنون، نفس المرجع، ص 101.

2- يونس مفيد دنون، نفس المرجع، ص ص 103، 102.

3- عبد الحق طير، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية (حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية عامة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2011-2012، ص 45.

الفرع الثاني: المحددات البيئية:

رغم أن الاهتمام بقضايا البيئة لا يعتبر اهتماماً طارئاً أو حديثاً، إلا أن الأحداث البيئية التي انكشفت خلال العقدين الماضيين استدعت اهتماماً جديداً وبدرجة أكبر بالبيئة والتوازنات البيئية، وقد أصبح هناك قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم وعادل تعتبر ضرورة لعملية التنمية، لهذا تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة مفادها أن الاهتمام بالبيئة تعتبر أساساً للتنمية الاقتصادية ويمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على البيئة من خلال نقل المهارات الفنية والتكنولوجيات العالية الأنظف والتقنيات الموجودة لدى دول الشمال إلى الدول النامية، ومنع حدوث النفايات والحد منها قدر المستطاع، الحد الأقصى في مجال إعادة استعمال وتدوير واستخدام مواد بديلة، بالإضافة إلى إنتاج واستخدام المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية.¹

الظاهر هو أن المستثمرين الأجانب هم أكثر اهتماماً بالمعايير البيئية للدول التي يتواجدون بها من المؤسسات الوطنية (المحلية)، لأنهم ينتظرون دائماً تعرضهم للمراقبة الصارمة أكثر من المؤسسات الوطنية، وقليل هم المستثمرين الأجانب الذين يستثمرون أموالهم بالخارج وهدفهم الرئيسي هو تقليص تكاليف مطابقتهم للمعايير البيئية، بل بالعكس الكثير من هؤلاء المستثمرين الأجانب والذين يتوجهون إلى الخارج من أجل الاستفادة من تكاليف الاستغلال المنخفضة، فهم يرغبون دائماً في أن يكون تطبيق تشريعات بيئية متجانسة وليس متساهلاً كما يمكن للمنافسة أن تدفع المستثمرين الأجانب إلى المطالبة بتعزيز المعايير البيئية واحترامها.²

1- شعور حبيبة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 45.

2- شعور حبيبة، نفس المرجع، ص 45.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره واتجاهاته

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة أشكال تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع لا يوجد هناك اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

أولاً: حسب الغرض:

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار، لقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الإستراتيجية الأخرى.¹

2. الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار ومنها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وعلى التجارة.

3. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية.

1- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 22.

4. الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية والمتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.¹

ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وفيما يلي سنشير إلى أهم أبرز هذه الأشكال:

1. الاستثمار المشترك:

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دوليتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا.²

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات):

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي على هذه الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها.

وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:³

أ. كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره.

ب. تنوع المنتجات.

ج. الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات.

د. التفوق التكنولوجي.

هـ. هيمنتها على الاقتصاد.

1- سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 51.

2- سحنون فاروق، نفس المرجع، ص 52.

3- أمال تخونني، بلال ملاخسو، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية، ملتقى حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر 2015، ص 4.

و. رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لسيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

المطلب الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

مر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مراحل وسنتطرق أولاً إلى المراحل التاريخية المختلفة التي مر بها، حيث ازدهر خلال الفترة الممتدة من 1800 إلى 1914، وقد أدت الظروف السائدة في تلك الفترة إلى تدفقه بشكل كبير راجع لعدة أسباب منها:

1. انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
2. توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
3. ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
4. حرية حركة رأس المال والتجارة.

فاتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استثمارية بنصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها ولذلك توجه رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية، وكان الاستثمار استثماراً خاصاً في زمن تميز بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وتميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين (1914-1944) بتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير، والدوافع وراء ذلك ترجع إلى:¹

1. ظروف الحرب والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
2. انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الإقراض الخاص.
3. تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة وكذا الحروب التجارية.

وكان الاستثمار الأجنبي متمركزاً أساساً على الاستثمارات النفطية وتزايدت الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض، حيث شهدت الفترة تنامي وتصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات (1945-1989) شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعاً كبيراً وبالأخص بعد منتصف الخمسينيات مع ازدهار ونمو التجارة العالمية.²

1- كريمة قويدى، مرجع سبق ذكره، ص 26.

2- كريمة قويدى، نفس المرجع، ص 27.

وخلال فترة التسعينات حتى الآن فقد حدث تطور كبير في مصادر التمويل للدول النامية، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة الرسمية ومحل الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة متدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية والتجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض، وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق.¹

المطلب الثالث: الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سعيًا من جانب الدول المضيفة وخاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية.

وبخصوص الحوافز المقدمة من حكومات الدول النامية المضيفة، يجدر الذكر أنه من الخطأ القول أن التعدد والتنوع في الحوافز والتسهيلات والامتيازات المتاحة للمستثمرين يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية أو رفع جاذبية الدول المضيفة كمكان للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي بعض الحالات قد نجد إحدى الدول المضيفة تقدم أنواع كثيرة من التسهيلات، وسوف نتناول في هذا المطلب أهم الحوافز المالية والتمويلية وكذا الحوافز الأخرى.

الفرع الأول: الحوافز المالية والتمويلية:

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورًا محدودًا في جذب الاستثمار الأجنبي.²

1. الحوافز المالية:

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها³، الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبية للاستثمار، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حوافز التصدير والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة

1- كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2- صياد شهنيز، مرجع سبق ذكره، ص 67.

3- قمشي مريم، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري، دراسة حالة بنك سويسيتي جنرال الجزائر، بنك الخليج وبنك المغرب، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة قسنطينة 2، 2015-2016، ص 49.

بكل مراحل الصادرات علاوة على تخفيضات الرسوم (أو الإعفاء النهائي) المتعلقة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء... الخ بالإضافة إلى إعفاء العمال الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أو المشاريع القائمة داخل البلاد.¹

2. الحوافز التمويلية:

تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغيير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأمين والمصادرة.²

الفرع الثاني: الحوافز الأخرى:

بالإضافة إلى الحوافز المالية والتمويلية هناك عدة حوافز أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها نذكر منها:

1. حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي:

يعتبر حجم السوق من أهم العوامل المؤثرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع والذي يعبر عنه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل ويجعل الشركات الأجنبية تسعى إلى استغلال فرصة سعة هذا السوق، باحتلال مكانة إستراتيجية فيها من أجل تغطية الطلب المحلي أو التصدير إلى الأسواق المجاورة كما هو الشأن فيما يخص صناعة السيارات.³

2. سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة من العوامل التي تؤثر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن تحقيق الاستقرار الداخلي مقاسا بمعدل التضخم أو عجز الميزانية أو عرض النقود.⁴

1- مصباح بالقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 80.

2- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 120.

3- علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007، ص 233.

4- قمشي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

3. الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:

يعتبر كذلك وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار من العوامل التي تشجع على قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا الإطار التشريعي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال¹:

- وجود قانون محدد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

4. بنية أساسية مناسبة:

إن وجود بنية أساسية مناسبة عامل مؤثر على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ توفر خطوط النقل الحديثة بالإضافة إلى وجود شبكة اتصالات متطورة، يسهل للمستثمرين الأجانب عملية التواصل داخل الدول وكذلك العالم الخارجي.²

5. مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية و دعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي:

لابد من الاهتمام بالعنصر البشري وإشراكه بأكبر قدر ممكن والاستثمار فيه، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل التي تؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى العنصر البشري لأن ارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب والتكوين المهني يزيد من مهارة العمالة.³

المطلب الرابع: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التعرف على توجهات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته عبر الخريطة الاقتصادية العالمية، وهل يتجه بدرجة أكثر إلى الدول المتقدمة أم إلى الدول النامية بل تحتاج إلى تحديد مناطق التركيز والجذب لهذا النوع من الاستثمار الدولي، ويبدو أن الرجوع إلى أحدث التقارير الدولية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD 2004، يكشف هذه الاتجاهات والتوجهات من خلال المؤشرات التالية:

1. يشير الجدول التالي رقم (02) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أو الداخل كان 59 مليار دولار عام 1982، وصل 209 مليار دولار عام 1990، وصل إلى 560 مليار دولار عام 2003، وإذا

1- مصباح بالقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 81.

2- صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 70.

3- علي عبد الفتاح أبو شرارة، مرجع سبق ذكره، ص 234.

تتبع معدلات نموه خلال تلك الفترة فسنجد أنه خلال الفترة (1986-1990) كان متوسط معدل النمو السنوي له 22٪، أما في الفترة من (1991-1995) فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي له 21.5٪ سنوياً بينما وصل إلى 39.7٪ خلال الفترة (1996-2000) وقد سجل انخفاض في عام 2000 مقارنة بعام 2001 بنسبة 41٪، و عام 2002 بالمقارنة بعام 2001 بنسبة 17٪ و عام 2003 بالمقارنة بعام 2002 بنسبة 17.6٪ ويرجع إلى حدوث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلدان المتقدمة.¹

ومن ناحية أخرى يشير الجدول رقم (02) إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة أي الخارجة كانت عام 1982 حوالي 38 مليار دولار ووصلت عام 1990 حوالي 392 مليار دولار وقفزت عام 2000 إلى 612 مليار دولار، وإذا تتبعنا معدلات نموه خلال تلك الفترة فسنجد أن متوسط معدل النمو السنوي له خلال الفترة من (1986-1990) كان 25.6٪ بينما كان 16.6٪ خلال الفترة (1991-1995) وبلغ 35.1٪ خلال الفترة (1996-2000).²

وإذا تتبعنا رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد أو الداخل فسنجد أنه كان عام 1982 حوالي 796 مليار دولار وقد وصل عام 1990 إلى 1950 مليار دولار وقفز عام 2003 إلى 8245 مليار دولار أي تضاعف أكثر من أربع مرات خلال الفترة (1995-2003).³

وقد سجل معدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط 14.7٪ خلال الفترة (1986-1990) ثم 6.3٪ في المتوسط خلال الفترة (1991-1995) و 16.9٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة (1996-2000) بينما بلغ معدل النمو السنوي 7.4٪ عام 2001 بالمقارنة بعام 2000 و 12.7٪ عام 2002 بالمقارنة بعام 2001 و 11.8٪ عام 2003 بالمقارنة بعام 2002.⁴

أما إذا تتبعنا رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر فسنجد أنه كان عام 1982 حوالي 590 وقد وصل إلى 1758 مليار دولار عام 1990 وقفز عام 2003 إلى 8345 مليار دولار أي تضاعف أيضاً أكثر من أربع مرات خلال الفترة (1990-2003).⁵

1- حسن كريم حسن، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 83.

2- حسن كريم حسن، نفس المرجع، ص 83، 84.

3- حسن كريم حسن، نفس المرجع، ص 84.

4- رفيق نزاري، هارون الطاهر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جوان 2016، ص 506.

5- رفيق نزاري، نفس المرجع، ص 506.

وقد سجل معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 18,1٪ خلال الفترة (1986-1990) ثم 10,7٪ في المتوسط خلال الفترة (1991-1995) و 17,1٪ سنوياً خلال الفترة (1996-2000) (بينما بلغ معدل النمو السنوي 5,9٪ عام 2001 و 13,8٪ عام 2002 و 11,8٪ عام 2003).¹

الجدول رقم (02): مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي 1982-2003
(بمليارات الدولارات وبالنسب المئوية):

معدل النمو السنوي في المئة					القيمة بالأسعار الجارية (مليارات الدولارات)					البند
2003	2002	2001	2000	1996 2000	1991 1995	1986 1990	2002	1990	1982	
17.6-	17.0-	41.1-	27.7	37.7	21.5	22.9	560	209	59	-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
2.6	13.3-	39.2-	8.7	35.1	16.6	25.6	612	242	28	-تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر
11.8	12.7	7.4	19.1	16.9	9.3	14.7	8245	1950	796	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
13.7	13.8	5.9	18.5	17.1	10.7	18.1	8197	1758	590	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
19.7	-37.7	-48.1	49.3	51.5	24.0	25.9 (١)	297	151	-	عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود
10.7	23.7	-3.8	16.7	9.7	10.2	16.00	17580	5660	2717	المبيعات من الشركات الأجنبية التابعة
10.1	25.8	-4.7	15.1	8.2	6.8	17.4	3706	1454	636	الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية التابعة
12.5	19.6	-4.5	28.4	20.00	13.9	18.2	30362	5883	2076	مجموع أصول الشركات الأجنبية التابعة
8.3	12.3	-3.2	11.4	9.9	7.6	13.5	3077	1194	717	صادرات الشركات الأجنبية التابعة
8.3	12.3	-3.2	13.3	10.8	3.9	05.6	54170	24197	19232	العمالة لدى الشركات الأجنبية التابعة بالآلاف

6-رفيق نزاري، نفس المرجع، ص 507.

	3.712 .1	0.9-	2.7	1.3	5.1	10.1	36163	2258 8	11737	النتاج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية)
9.9	0.6-	3.6-	3.8	2.4	4.2	13.4	7294	4815	2285 9	إجمالي تكوين رأس مال الثابت
-	6.7	2.5-	9.5	7.7	14.3	21.3	77(ب)	30		عدد الأدوات ورسوم التراخيص
16.9	4.7	3.3-	11.4	3.6	8.7	12.7	9228	4260	2246	صادرات المبلغ والخدمات من غير عوامل الإنتاج

المصدر: حسن كريم حسن: العولمة المالية والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص 82.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على الاستثمار وأنواعه، وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، أهم النظريات المفسرة له والحوافز الممنوحة لجذبه، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد أهم أنواع الاستثمارات حيث أصبح يحظى باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير دوافع تدفقه إلى دول العالم من ظهوره في القرن التاسع عشر، وهو يتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما على شكل ملكية كاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع.

- يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلاً عن الأنواع الأخرى من الاستثمارات، نظراً للعديد من المزايا التي ترتبط به، حيث يوفر رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية لأجل ذلك اشتدت منافسة الدول وخاصة في العمل على استقطابه من خلال تقديمهم الحوافز والامتيازات وكذا الإجراءات اللازمة لذلك.

- القيام بالاستثمارات الأجنبية ليست عملية عفوية أو إرتجالية وإنما تخضع إلى مجموعة من المحددات التي تؤثر في مسارها، حيث أن هذه المحددات تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات تطبقها في سبيل تنظيمها للعلاقات بين الدول والمستثمر الأجنبي، وبطبيعة الحال فإن محدّدات الاستثمار الأجنبي تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقاً لسياسات تلك الدول ورغباتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات.

- بخصوص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون في إشكال مختلفة وهذه الأشكال مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدولة المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية.

- فالجدوى من اهتمام الدول باستقطاب هذا النوع من الاستثمارات خاصة النامية منها، هو لأنه يساهم في إنعاش اقتصادياتها والنهوض بالتنمية فيها، من خلال تأثيره على العديد من عناصر النشاط الاقتصادي، وبالتالي يساهم في الرفع من معدلات النمو.

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

لا يوجد مجال للشك أن الدول خاصة النامية منها تحتاج إلى نمو اقتصادي يخرجها من الوضعية المزرية التي تعيشها، وفي سياق الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية ذلك لكون النمو الاقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة وصلت إلى وضع اقتصادي يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو الاقتصادي، كما شهدت معظم دول العالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، نمو اقتصاديا كبيرا تجلّى في حدوث زيادة مستمرة ومن ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد، وفي حين الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا تلقائيا بصدد الحديث في التنمية الاقتصادية نظرا للارتباط الوثيق بين المفهومين، وبغية فك هذا الالتباس وجب التطرق إلى شرح كل مصطلح على حدة والتنويه إلى التداخل الحاصل بينهما.

فبالإضافة إلى ما سبق نتطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.
- وفي المبحث الثاني: نعرض أهم النظريات والنماذج التي تناولت النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

انتقل اختلاف مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية وتعدد المقاييس التي تقيسها إلى درجة التداخل بينها وتأثير هذا التغيير بعامل الزمن، حيث بعد أن كان الاهتمام بمقاييس تتعلق بالدخل، انتقل إلى مقاييس تتعلق بالحاجات الأساسية (الغذاء، الصحة والتعليم) فأخرى لها صلة بالتنمية البشرية واقتصاد المعرفة وأخيرا - ليس آخر - إلى مقاييس ترتبط بالتنمية الإنسانية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

- هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان.¹
- كما يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخل، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (أخذا في الاعتبار معدل نمو السكان)، وبما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة.²
- النمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي، إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.³
- والنمو الاقتصادي يعني أيضا: زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، كما يعتبر النمو الاقتصادي العنصر الأساسي في عملية التنمية.⁴
- كما يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخل، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (أخذا في الاعتبار معدل نمو السكان)، وبما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة.⁵

1- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 331.

2- منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 78.

3- محمود علي الشراوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 46.

4- نادية حسن محمد عقل، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 265.

5- منصور الزين مرجع سبق ذكره، ص 78.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.

- التنمية الاقتصادية هي عملية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أي تنمية الفوارق المادية للحياة وتنمية الجوانب الروحية سواء بسواء.¹
- تعرف أيضا على أنها عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي يرى أصحاب هذا التعريف أنه لتحقيق هدف زيادة الدخل الحقيقي للفرد فلا بد من أن تحدث تغيرات جوهرية في هيكل المجتمع من كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.²
- وعرفها البعض أيضا أنها عملية متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهة متعدد الجوانب والأشكال، والتنمية كمفهوم شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية، لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك.³
- وتعرف كذلك أنها العملية التي تتحقق من خلالها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.⁴

المطلب الثاني: التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لأن النمو أمرا ضروريا للتنمية، وإن كان غير كاف بحداته لتحقيقها لأن التنمية أوسع من مجرد النمو، يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجات البشرية فهو يساير عملية التنمية، ويمكن التعرف على أبرز الاختلافات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

1. النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية

1- بهاء الدين حمدي، استراتيجيات الإعلام المالي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار الرؤية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 114.

2- إسماعيل محمد سلطان، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الرؤية للنشر والتوزيع، 2016، ص 27.

3- عماد السخن، التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 9.

4- غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص

- والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يمكن من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.¹
2. من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.²
3. من الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلاً في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج الوطني الإجمالي وفي التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات (أي توزيعها بين أقاليم الدول المختلفة)، وفي توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وفي إشباع الحاجات الأساسية للناس، وفي سوق العمل (بانتشار البطالة من جراء الاختيار السيئ للتكنولوجيا مثلاً).³
4. إن النمو الاقتصادي عفوي تلقائي، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية المختلفة فيأتي بصورة عفوية تلقائية دونما إعداد أو تخطيط مسبق.⁴
5. ويقال إن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مصحوباً أو متبوعاً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسة في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة.⁵

1- كامل علاوي، كاظم الفتلاوي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 282.

2- كامل علاوي، كاظم الفتلاوي وآخرون، نفس المرجع، ص 283.

3- إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 355.

4- علاء فرح الطاهر، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 32.

5- علاء فرح الطاهر، نفس المرجع، ص 33.

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مقاييس النمو الاقتصادي

تمثل مقاييس النمو الاقتصادي مختلف الوسائل والمعايير التي تتم عن طريقها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، أي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو في دولة ما. وبشكل عام يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج كأهم مؤشرين لقياس النمو الاقتصادي.

1. الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي من بين المؤشرات الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد.¹ حيث يقيس هذا المؤشر التوسع الإنتاجي المحقق في البلد المعني بعملية مقارنة بالناتج المحقق في السنوات الماضية، هذا محليا، أما دوليا فيتم حساب الناتج الوطني لعدة بلدان بعملة واحدة لتسهيل عملية المقارنة²، ومن عيوب هذا المؤشر أنها عملية نقدية ولا تستبعد أثر التضخم.³ كما أن هذا المقياس لم يقبل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.⁴ ويتم حسابه عن طريق مؤشر الأسعار الذي يسمح بتصحيح التغيرات التي تنتج عن الأسعار من ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، أي حساب الناتج المحلي الإجمالي PIB في الفترة t، مطروح منه PIB في الفترة t1، مقسوما على PIB في الفترة t1، وذلك حسب العلاقة التالية:⁵

$$Tcy = \frac{PIB_t - PIB_{t1}}{PIB_{t1}} \cdot 100\%$$

- 1- العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 43.
- 2- بالمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 9، 2017، ص 2.
- 3- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 22.
- 4- بودخد كريمة، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نفود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، 2009-2010، ص 76.
- 5- قومية سفيان، أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2011)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 3، العدد الثاني، 2017، ص 69.

وتستخدم غالبا عملة دولية واحدة (الدولار غالبا) لتقييم الناتج الإجمالي لمختلف البلدان حتى تسهل المقارنة بين معدلات النمو في هذه البلدان، وهذا ويتكون الناتج المحلي الإجمالي من العناصر التالية:¹

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$

حيث يشمل على القطاعات التالية:

- قطاع الإنفاق الاستهلاكي C.
- قطاع الإنفاق الاستثماري I.
- قطاع الإنفاق الحكومي G.
- القطاع الخارجي (X-M).

2. الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوافر لها الإمكانات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل.²

3. متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج:

يشير هذا المؤشر إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد.³ حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل من أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ومن بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير حقيقية، وأيضا هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أم نقسمه على سكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج.⁴

وهناك طريقتان لقياس النمو على المستوى الفردي:

1- قومية سفيان، نفس المرجع، ص 70.

2- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 58.

3- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 35.

4- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 65.

1.3. معدل النمو البسيط:

يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$$

حيث:

CM_s : معدل النمو البسيط.

Y_t : متوسط الدخل في السنة t .

Y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

يستخدم هذا المعدل فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين، ولا يستخدم لقياس معدل النمو المركب.¹

2.3. معدل النمو المركب:

وهو يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً،² وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار:

1.2.3. طريقة النقطتين:

لدينا الصيغة التالية:

$$y_N = (1 + CM_C)^N$$

$$CM_s = \sqrt[N]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث:

CM_s : معدل النمو المركب.

N : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

1- بنابي فتحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص 6.

2- بنابي فتحة، نفس المرجع، ص 6.

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_n : الدخل الحقيقي لآخر الفترة.

2.2.3. طريقة الانحدار:

فصيغتها كما يلي:

$$L_n Y_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = L_n Y_t - A$$

حيث:

$L_n Y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A: ثابت.

CM_{ct} : معدل النمو المركب في السنة t.

t: الزمن.

على الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يعتبر من أكثر المعايير استخداما وصدقا عند قياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بينها أن إحصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير حقيقية، وكذلك فإن أساس المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأساليب والطرق التي يحسب بناء عليها.¹

الفرع الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعا لتباين مفاهيم التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم، ومع هذا فإن وضع مقاييس للتنمية الاقتصادية يواجه جملة من الصعوبة وبشكل عام فإنه يوجد مجموعة من مقاييس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها وهي متمثلة في:

1 - معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2014-2015، ص 116-117.

1. مقاييس نوعية الحياة المادية¹

إذا أخذنا بالاتجاه الذي أخذ "مجلس التنمية لما وراء البحار ODC" وهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة (poli2) وهو عبارة عن تجمع لثلاثة من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي: توقع العمر عند الميلاد، ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية، حيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر وحتى المائة وهو يوضح أفضل وأساء الحالات وفقاً للحدود التي يعمل بها المقياس.

هذا المقياس أو المعيار وإن جمع بين جملة من المعايير السابقة التي كانت في شكلها المفرد، إلا أنه لم يسلم من بعض الملاحظات المأخوذة عليه وهي بشكل عام تتلخص في أنه:

- يعتمد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهملاً البعض الآخر.
- اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

2. دليل التنمية البشرية:

لتصحيح مساوئ المعيار السابق -إن بقصد أو بغير قصد- نتج معيار ثاني مركب تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سنة 1990، أطلق عليه اسم دليل التنمية البشرية، HDI أو معيار التقدم البشري، حيث يتكون من ثلاث متغيرات هي:

- توقع الحياة عند الميلاد (أو متوسط عمر الفرد).
- معيار التحصيل العلمي المكون بدوره من جزأين: معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

ولا بد من القول أن "دليل التنمية البشرية" هذا يمتلك أهمية تطبيقية لأنه يوفر:

- أ. للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وللأفراد فرصة تخصيص الموارد المختلفة بالاتجاهات التي تضمن الارتفاع بمستوى التنمية البشرية.
- ب. للمجتمع الدولي (دول ومنظمات دولية) إمكانية ترتيب أوضاع الدول طبقاً لمستوى التنمية البشرية في كل منها، وذلك لتحديد الدول الأكثر حاجة للكون الدولي في مختلف أشكاله.²

1- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 253.

2- إسماعيل محمد بن قانة: نفس المرجع، ص 254.

3. مقياس كوسوف (kosou):¹

يُميز "فلاديمير كوسوف" بين مؤشرين، يختص الأول بمقياس "النمو" معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي ويختص الثاني بمقياس "التنمية" معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.

ويمكن قياس "درجة التنمية" انطلاقا من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي.

هذا المقياس وإن عد مهما من الناحية العلمية، إلا أنه يعاني عند بنائه من مشكلة صعوبة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع والتي تضمن له تطورا مستمر على المدى الطويل.

1- إسماعيل محمد بن قانة: نفس المرجع، ص 254.

المبحث الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وبعض النظريات والنماذج المفسرة له

هناك العديد من العوامل التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث تؤثر على العناصر والمقاييس الداخلة في حساب معدلات النمو، وقام العديد من الاقتصاديين بتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي، وتبنوا في ذلك عدة نماذج لحساب معدلات النمو الاقتصادي وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على مختلف هذه العناصر.

المطلب الأول: عناصر النمو الاقتصادي

إن هدف نظريات النمو الاقتصادي هو معرفة كيفية حصول عملية النمو الاقتصادي، أي معرفة مصادر النمو الاقتصادي، والذي يعتمد على ثلاث عناصر أساسية لازمة:

1. العمل: يعتبر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج، وهو عبارة عن القدرة الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين الجاهزين للعمل والقادرين عليه وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، وتساهم الزيادة في عدد السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة، ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم.¹

2. رأس المال: يعتبر عنصر رأس المال عنصر تراكمي، يتألف من آلات ومباني وأراضي وأصول مادية وغيرها التي تدخل في العملية الإنتاجية، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يذهب للاستثمار، وإن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل، مما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يمول رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الدولية.²

3. التطور التكنولوجي: هو عبارة عن التقنيات الحديثة والنظم المتطورة التي تستخدم في العملية الإنتاجية، والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر وبوقت أقل وجودة أكثر، من خلال نفس الكمية من المدخلات أو أقل، أي الاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ويتولد التطور التكنولوجي والتقني من خلال الاكتشافات العلمية الجديدة والاختراعات الحديثة والابتكارات والبحث العلمي³، فالنقطة الهامة في التطور التكنولوجي تتمثل في أنه يعمل على استنزاف الطاقة الكامنة في كمية مدخلات من الموارد المستخدمة من أجل الزيادة في الناتج القومي.⁴

1- شادلي جمال الغرياني، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2015، ص 23.

2- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006، ص 107.

3 عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 13.

4- محمد موساوي، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1970-2011)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص ص 86-87.

المطلب الثاني: بعض النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل، تستطيع كافة الدول إتباعه للحصول على مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق أخرى، وفيما يلي بيان هذه النظريات:

الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية:

لقد كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال، آدم سميث وريكاردو ومالتوس، وقد اتجه الفكر الكلاسيكي في البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل، في الدخل معتمداً على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي وقبل استعراض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أولاً التعرف على أبرز مفكري هذه المدرسة:

1. النمو الاقتصادي عند آدم سميث (1723-1790):

يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين، الكلاسيك، وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنياً بمشكلة النمو الاقتصادي، وكان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث هذا النمو، وماهية العوامل والسياسات التي تعيقه.¹ وقد ركز آدم سميث على العناصر التالية:

1.1. القانون الطبيعي: إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية²، ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولاً عن سلوكه، أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق، فإن كل فرد إذا ما ترك حراً فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، أي نادى إلى حرية السوق.³

2.1. تقسيم العمل: تعتبر نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي عند آدم سميث حيث يعتبره، الأساس لرفع الإنتاجية، وبذلك إن سميث أشار إلى دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي لأن تقسيم العمل له فوائد على المهارات والتدريب والخبرة.⁴

3.1. عملية تراكم رأس المال: إن التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أي إنتاج

1- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 56.

2 - Heinz D . kurz, neri sabadori, **theories of economic growth old and new**, university graz, 29may 2014, P3.

3- محمد مصطفى، سهيل أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 61.

4- محمد مصطفى، سهيل احمد، نفس المرجع، ص 61.

السلع الرأسمالية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية أكثر في الاقتصاد الوطني. كما أنه ركز على القطاع الصناعي بسبب تزايد الغلة فيه.¹

4.1 دوافع الرأسماليين على الاستثمار: إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد، إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة.²

5.1 عناصر النمو: وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل، والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.³

6.1 حجم السوق: حيث أن حجم السوق عندما يكون ضيقا فإن الطلب يكون غير كاف لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، وبالتالي فهو يربط بين التخصص وتقسيم العمل الذي ينجم عنه حجم كبير من الإنتاج وبين حجم السوق الذي يعطل حركة النمو الاقتصادي ولذلك فهو ينادي بحرية التجارة والتبادل الدولي من أجل تصريف المنتجات في الأسواق العالمية، وأشار سميث إلى أهمية اكتشاف أمريكا حيث اعتبرها سوقا مهما أمام السلع الأوروبية، وهذا سيؤدي إلى المزيد من التخصص وتقسيم العمل وتحسين فنون الإنتاج.⁴

2. النمو الاقتصادي عند دافيد ريكاردو (1772-1883):

تأتي أفكار ريكاردو لعملية النمو، أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، لتوفيرها الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وجاء هذا الافتراض عند ريكاردو نتيجة لعدم إعطائه أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي، متأثر بالفترة التي عاشها في إنجلترا والتي تضمنت قلة وضعف استخدام التقدم الفني والتكنولوجي في الزراعة واستخدامها بشكل كبير في الصناعة⁵، وحسب نموذج ريكاردو فقد قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات اقتصادية هي:

1. ملاك الأراضي: يحصل هؤلاء على دخولهم عن طريق الربح الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم.⁶

1- محمد عجيبة، علي أليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص ص 69-70.

2- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان، 2010، ص 34.

3- توفيق عباس عبد عون المسعودي، نفس المرجع، ص 35.

4- عبد الله الحترسي حميد، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013-2014، ص ص 15-16.

5- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 115.

6- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

2. **العمال:** وهي المجموعة الأكثر عددا في المجتمع ولكنها لا تملك وسائل الإنتاج ومعداته، تعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لها الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الإنتاجية.¹

3. **الرأسماليون:** وهم الطبقة المنتجة والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال:²

- توفير رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية.
- دفع الأجور للعمال.
- تكوين رأس المال والتوسع فيه من خلال سعيهم واندفاعهم لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح.
- تحقيق أعلى كفاءة ممكنة من خلال اندفاعهم باتجاه توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة.

على أساس تقسيم المجتمع إلى المجموعات الثلاث أعطى ريكاردو في توزيع الدخل إلى ثلاث حصص رئيسية تمثل الدخل التي تحصل عليها هذه المجموعات، وهي الأجور التي تدفع للعاملين والربح الذي يدفع لمالكي الأراضي والربح الذي يعتبر الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل إشرافهم على العملية الإنتاجية.³

فإذا كان الدخل النقدي هو عبارة عن الأجور بالإضافة إلى الربح والأرباح، نلاحظ أن ارتفاع حصة الأجور والربح يؤدي إلى انخفاض في نسبة الأرباح في الدخل القومي، وصحة هذا التحليل تكون في ظل المنافسة التامة (أي عدم قدرة الرأسماليين رفع أسعار منتجاتهم بعد اضطرابهم لرفع الأجور) وبما أن الأرباح حسب ريكاردو هو المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثر التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي التي تؤدي في النهاية إلى حالة ركود اقتصادي.⁴

بالنسبة لآدم سميث ودافيد ريكاردو يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي (ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.⁵

3. النمو الاقتصادي عند مالتوس (1766-1834):

ارتبطت شهرة مالتوس بنظريته عن السكان، حيث يرى أن عدد السكان، يتزايد وفق متتالية هندسية في حين أن الغذاء يتزايد وفق متتالية حسابية، وبالتالي فإن زيادة السكان لا يقابلها زيادة في الموارد مما يشكل عقبة في سبيل النمو، إلا إذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على العمالة من أجل زيادة الإنتاج، وبالتالي يرى مالتوس أهمية توجيه رؤوس الأموال إلى القطاع الصناعي باعتباره الأمل الوحيد في امتصاص الزيادة في السكان، وسياسة مالتوس للنمو تتمثل في زيادة رأس المال المستثمر في كل من القطاعين الصناعي

1- محمد مصطفى، سهيل أحمد، نفس المرجع، ص 63.

2- عمرو محي الدين، عبد الرحمن سيدي أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974، ص: 587.

3- عمرو محي الدين، نفس المرجع، ص 588.

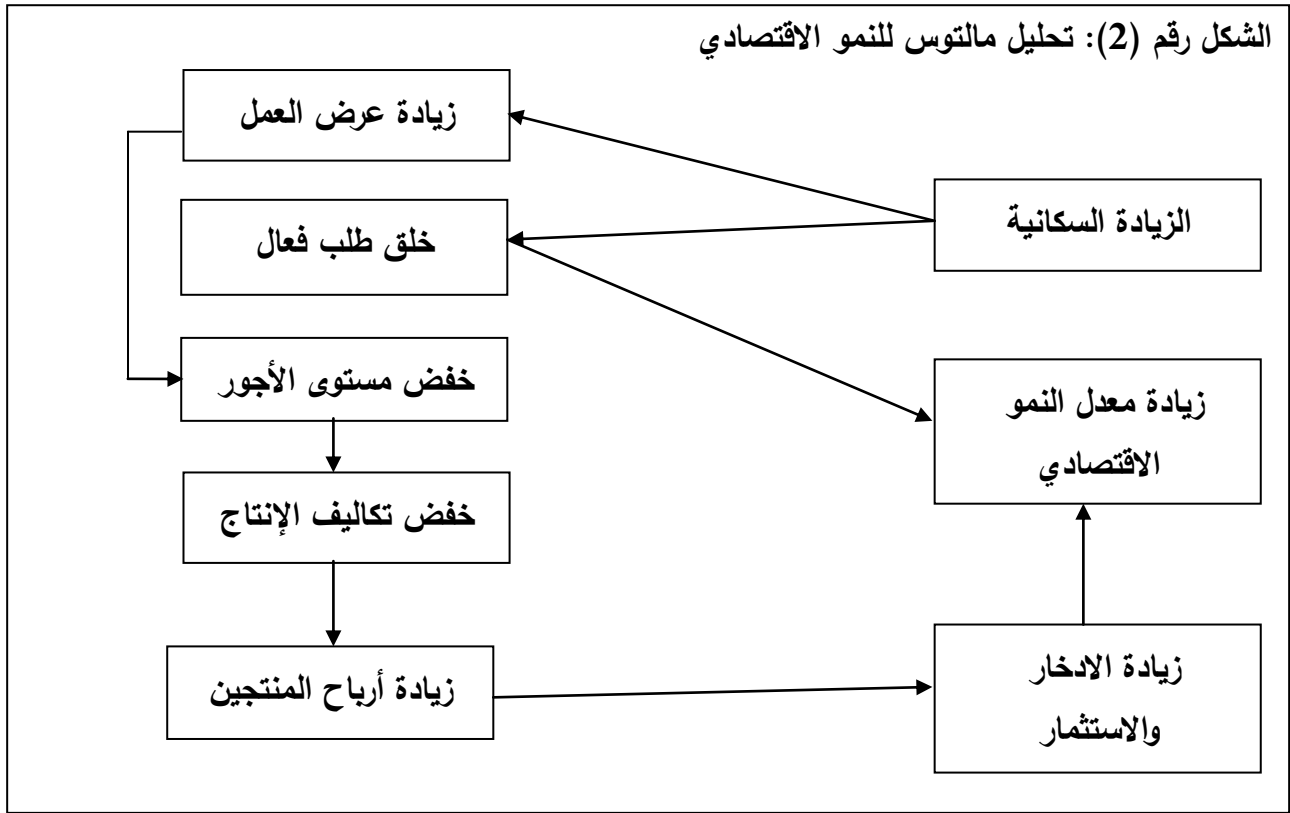
4- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 79.

5- بصدار زولخة، المتغيرات المؤسسية (رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر، محاولة تقييم)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2015-2016، ص 60.

والزراعي (سياسة النمو المتوازن). حيث بين أهمية التشابك بين القطاعات الإنتاجية، فكل قطاع يمثل سوقاً لمنتجات القطاع الآخر، وفشل أي قطاع سيمثل اختناقاً للقطاع الآخر.¹

وبالرغم من أن مالتوس قد اختلف مع بعض الكتاب الكلاسيك حول عملية النمو، حيث أكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استناداً لقانون ساي (العرض يخلق الطلب الخاص به) إلا أنه جاء بأفكار مهمة للنمو الاقتصادي مثل أن الزيادة في عدد السكان ترفع عرض العمل، مما يؤدي إلى خفض الأجور إلى مستوى كافٍ، هذا الأخير يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم أنه يعتبر تخفيض لتكلفة عنصر العمل.²

وبلخص نموذج مالتوس بالشكل التالي:



المصدر: ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 102.

4. النمو الاقتصادي عند كارل ماركس:

1- بصدار زوليخة، نفس المرجع، ص 61.

2- ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 102.

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد آدم سميث أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد ريكاردو أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح، وبالنسبة لماركس فإن الأزمات الدولية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.¹

حسب ماركس تتحدد الأجور بالحد الأدنى للمستوى الكافي، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتنخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العامل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين بعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحوّل معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.²

إن تحليلات ماركس بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي يعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتماً إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها مع استخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله ماركس.³

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك، لكن هناك آراء كثيرة متفق عليها بخصوص النمو الاقتصادي نذكر أهمها:⁴

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو كلها.
- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.

- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: حيث يرى الكلاسيك أن الأرباح لا تزداد بشكل دائم بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب طبقاً إلى آدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

1- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

2- مدحت القرشي، نفس المرجع، ص 71.

3- عبد الله الحترسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

4- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

• حالة الثبات: إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية.

• يرى الكلاسيك بأن الاقتصاد بحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية لتحقيق النمو.

نقد النظرية الكلاسيكية:

من أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية ما يلي:¹

- الأرباح مصدر للادخار: يرى الكلاسيكيين أن الأرباح هي مصدر الادخار في حين يرى البعض أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار، منها ادخار الطبقة المتوسطة، والادخار الحكومي والقطاع العام.
- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض أنه ليس صحيح أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، كما قال شومبتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.
- سياسة التجارة الحرة الضعيفة: يشير البعض على ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة، وأن المؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتتحول إلى احتكارات.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا: افترضت النظرية أن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن.
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو: حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيراً مقنعاً لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

الفرع الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكراكل، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية،² ومن أهم أبرز أفكار النيوكلاسيك ما يلي:³

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

— بالنسبة لعنصر العمل: نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

1- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص ص 20-21.

2- عبد الحفيظ خزان، تعطيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص ص 98.

3- عبد الحفيظ خزان، نفس المرجع، ص ص 98-99.

– فيما يخص رأس المال: اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا.

– أما عنصر التنظيم: فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

• أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي –وصف مارشال- لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

• أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

1. النمو الاقتصادي عند جوزيف شومبتر (1911-1939):

يعتبر شومبتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي وخاصة خلال دراسته لعلمية النمو في الاقتصاد الرأسمالي وبحته في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطراف والمؤسسات التي تحكمها. يكمن الاختلاف بين شومبتر ومن سبقوه في دراسة النمو ودالة الإنتاج في أنه أعطى دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، وركز بشكل خاص على عنصر التنظيم واعتبره أهم عناصر النمو.¹

يعتبر شومبتر أن الرائد هو الشخص المجدد والذي يقوم بإدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينها، وقد يتخذ تجديده الأشكال التالية:²

- استغلال موارد جديدة.
- استحداث سلع جديدة.
- استحداث أساليب إنتاج جديدة.
- فتح أسواق جديدة.
- إعادة تنظيم بعض الصناعات.

1- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 131.

2- فليح حسن خلف، نفس المرجع، ص ص 132-133.

- كانت إضافات شومبتر للأدب الاقتصادي واضحة، إلا أن ما جاء به لا يعتبر متكاملًا لعدة أسباب أهمها:¹
- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمتخصصين.
 - افتراضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها.
 - افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.
 - عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقض الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نمواً.

2. النمو الاقتصادي عند جون مانيفادر كينز:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مانيفادر كينز (1883-1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929-1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.²

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو وهي:³

- معدل النمو الفعلي: وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.
 - معدل النمو المرغوب: وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
 - معدل النمو الطبيعي: فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمحض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل.
- ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي، حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه، فإن البطالة ستزيد، حيث إن كلا من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في

1- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز 2009، الجزء الثالث، ص، 5.

2- رفيق نزارى، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 77.

3- هبة السيد محمد سيد أحمد، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي (دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري)، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، 2017، ص 59.

حالة العكس (أي أن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود، حيث أن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

وتمثلت أفكار كينز فيما يلي:¹

- ركز كينز اهتماماته على الاقتصاد الكلي بخلاف المفكرين، الكلاسيكيين الذين ركزوا اهتمامهم على كيفية تراكم رأس المال، وذلك من خلال اهتمامهم بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معنقدين بأن الأرباح هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.
- اعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب ليست أزمة فائض في العرض ولحلها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض، وبالتالي استعادة عملية النمو لسيورتها، وعليه فإن الأمر يتطلب حسب كينز تحديد محددات الطلب الكلي (القومي)، والذي يعرفه كينز على أنه ذلك الجزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم.
- يرى كينز بأن الطلب الفعال يحدث عند أي مستوى من التشغيل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل فقط كما جاء به الكلاسيك، ويرى كذلك بأن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال وللتخلص منها لابد من حدوث زيادة في الإنفاق، إما عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار.
- يشير كينز على حتمية تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي من أجل الاقتراب من التشغيل التام، والذي لا يمكن أن يحدث تلقائيا حسب كينز على عكس المدرسة الكلاسيكية، ويعتقد أيضا بأن البطالة ستبقى كمشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورها في الاقتصاد الوطني.
- يرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وأن الطلب الفعال هو الذي يحدد حجم التشغيل، ويتحقق ذلك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، ويرى كذلك بأن الدخل والتشغيل يعتمدان على معدل الاستثمار الذي يتحدد من جهة بالكفاية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة ومن جهة ثانية يتحدد بسعر الفائدة، الذي يتحدد بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود، فتغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق ما يسمى بالمضاعف الكنزي:

التغير في الدخل $(\Delta y) =$ المضاعف $(M) \times$ الزيادة في الاستثمار (ΔI)

1- لموتي محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية واقتصادية للفترة 1970-2007)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2006-2007، ص 46.

نقد النظرية النيوكلاسيكية:

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات أهمها:¹

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحوافز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

المطلب الثالث: بعض نماذج النمو الاقتصادي

لا يحتاج النمو الاقتصادي إلى نظريات تسترشد بها فقط مثل تلك التي أتينا عليها في الطلب السابق، بل يحتاج أيضا إلى أداة تحليل للمتغيرات الأساسية في اقتصاد دولة ما، بحيث تبين هذه الأداة كيفية ترابط وتركيب هذه المتغيرات وأثر ذلك على الأهداف المتوفاة وهذه الأداة نسميها بالنماذج.

الفرع الأول: نماذج النمو النيوكلاسيكية:

تتيح النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة قبل نموذج هارود دومار، كما تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956: "A contribution to the theory of economic growth" متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود ودومار في تفسيرهما للنمو الاقتصادي.²

1. نموذج هارود - دومار:

"لقد حاول كل من هارود ودومار البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، وتعتمد على الجمع بين التحليل الكنزي وعناصر النمو الاقتصادي،³ حيث تمت صياغة أفكارهما في شكل نموذج يظهر أن:"

"الاقتراض الأساليب للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج ($\Delta y/y$) يعتمد على الميل الحدي للادخار، ورمزها ($\frac{\Delta s}{\Delta y}$) وكذلك معامل رأس المال/ الناتج ورمزها (k/y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي:

1- صليحة مقاوسي، هند جمعوني، مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية، المداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص 18.

2- فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 101.

3- مناضل عباس حسين الجواوي، تقييم نقدي لمادة الاقتصاد الرياضي (استعراض للفكر الاقتصادي الأكاديمي المعاصر حول مادة الاقتصاد الرياضي)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 1، 2011، ص 19.

$$\frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{s}{y} = s \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن (s) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي: $S=I$
وبذلك فإن:

$$i = I/Y \dots\dots\dots (2)$$

حيث (i) هي معدل الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في تخزين رأس المال أي أن:

$$I = (\Delta k) \dots\dots\dots (3)$$

والمعامل الحدي لرأس المال/ الناتج يساوي (k) أي أن:

$$\frac{\Delta k}{\Delta y} = k = \frac{I}{\Delta y} \dots\dots\dots (4)$$

ومن المعادلة (4) نحصل على:

$$\Delta Y = k = \frac{I}{\Delta y} \dots\dots\dots (5)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على y نحصل على:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{1/y}{k} \dots\dots\dots (6)$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) محسوماً على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:¹

$$g = \frac{s}{k}$$

حيث أن:

g: تمثل معدل نمو الناتج.

S: معدل الادخار.

K: المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

" كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أن":²

$$I = I_f + I_d$$

حيث أن:

I_d: الاستثمار المحلي.

I_f: الاستثمار الأجنبي.

1- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطار مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1978، ص ص 314-315.

2- معاذ صغير، تقدير دالة النمو في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2012-2013، ص 38.

وبالتعويض في المعادلة (7) نتحصل على:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(I_d + I_f)/y}{k} \dots \dots \dots (8)$$

$$g = \frac{\left[\frac{I_d + I_f}{y} \right]}{k} \dots \dots \dots (9)$$

$$g = \frac{s + \frac{I_f}{y}}{k} \dots \dots \dots (10)$$

ومن هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظراً لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها.

2. نموذج سولو Robert Solow (1956) للنمو الاقتصادي:

"يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاماً عملاً بدور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هاود - دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثابت وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي".

فرضيات النموذج:

فرض سولو الفرضيات التالية:¹

- الإنتاج دالة في العنصرين العمل ورأس المال: $y = F(k, l)$.
- الإنتاجية الحدية $f > 0$ موجبة.
- تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر $f < 0$.
- أن العمل ينمو بنسبة ثابتة ().
- كما يفترض سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا ب s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب: $dk(t) / dt = syt$ ينمو بمعدل خارجي قيمته n بالإضافة إلى أن سوق العمل في توازن على المدى الطويل، ومنه فإن المتغير L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dk(t) / dt = nLt$ ، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في مردودية العمل At بزيادة أسية e^{At} فإن الزيادة الحدية من رأس المال تكون كالتالي:²

$$\frac{dk(t)}{dt} = sf(kt) - (nf + n)kt \dots \dots \dots (1)$$

1- Robert j, Barro, xairer sala-i-martin: **Economic Growth**, 2 nd ed, the MITpress; Cambridge, Massachusetts-London, England; 2004; P25.

2- اشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013، ص 86.

عرض النموذج:

دالة الإنتاج تمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (y)، ورأس المال (k)، العمل (L)، ومردودية العمل (A) إذ تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج التي تعطى بالعلاقة التالية¹:

$$Y = F (kt, Lt, At)$$

حيث t تمثل الزمن.

– من خصائص هذه الدالة هو أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، ويتغير الإنتاج في الزمن وفقاً لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها ذلك بواسطة كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة. أما الجداء AL يعبر عن العمل الفعلي ويطلق على A بالتقدم التقني الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، إذ يجب أن تكون النسبة $\frac{K}{L}$ ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل بناء على المعطيات التجريبية.

– يفترض Solow وجود اقتصاد يضم سلعة واحدة فقط، تمثل في نفس الوقت سلعة رأسمالية وسلعة استهلاكية، وعاملين للإنتاج هما رأس المال (k) والعمل (L) مع إمكانية الإحلال فيما بينهما.

$$Y = F (k, L)$$

يمكن القول أن دالة الإنتاج هي نيوكلاسيكية، إذا توفرت فيها الخصائص الثلاثة التالية:²

أ. بالنسبة لكل من $K > 0$ ، فإن $F(.,.)$ تظهر إنتاجية حدية موجبة ومتناقضة بالنسبة لكل عنصر إنتاجي:

$$\frac{\partial F}{\partial K} > 0, \quad \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0$$

$$\frac{\partial F}{\partial L} > 0, \quad \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0$$

ب. تظم $F(.,.)$ ثبات المردود السلمي:

$$F (\lambda K, \lambda L) = \lambda \cdot F (K, L)$$

$$\lambda > 0$$

ج. الإنتاجية الحدية لرأس المال (أو العمل) تقترب من لا نهاية عندما يؤول رأس المال (أو العمل) إلى الصفر، وتقترب من الصفر عندما يؤول رأس المال (أو العمل) إلى ما لا نهاية:

$$\lim_{k \rightarrow 0} \left(\frac{\partial F}{\partial K} \right) = \lim_{L \rightarrow 0} \left(\frac{\partial F}{\partial L} \right) = \infty$$

1 - Ahmed yasir Amer thabaneh, **An Anayltic and dynamic programming treatment for solow and ramaseg models**, An nadjah national university, Nablus, Palestine, 2014, P3.

2- أشواق بن قدور، نفس المرجع، ص: 87.

$$\lim_{k \rightarrow \infty} \left(\frac{\partial F}{\partial K} \right) = \lim_{L \rightarrow \infty} \left(\frac{\partial F}{\partial L} \right) = 0$$

وتعرف هذه الخاصية الأخيرة بشروط i, nada (1963). يعني شروط ثبات المردود السلمي أن دالة الإنتاج يمكن كتابتها كما يلي:¹

$$Y = (K \cdot L) = L \cdot F(K/L, 1) = L \cdot F(K)$$

حيث: $K = (K/L)$ تمثل رأس المال لكل عامل، $Y = (Y/L)$ تمثل الإنتاج لكل عامل، والدالة $F(K)$ تعرف على أنها تساوي $F(K, 1)$.

تعني هذه النتيجة أن دالة الإنتاج يمكن التعبير عنها بالشكل المكثف كما يلي:
 $Y = F(K)$

الفرع الثاني: نماذج النمو الداخلي:

"إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدث (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو الطويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، حيث لا تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلية".

1. نموذج AK :

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور انعكاسات على النمو في المدى الطويل.²

وعندما تحلل نماذج النمو الكلاسيكية تجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل ويرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK، جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية برأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلقاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha = 1$ ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:³

$$Y = AK \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن A معامل ثابت، أما K فتمثل رصيد رأس المال، وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيه العائد ثابت، وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج سولو أي:

$$\dot{K} = SY - SK \dots \dots \dots (2)$$

1- معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 161-162.

2- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

3- جعفر باقة محمود علوش، حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (1980-2014)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 31، 2015، ص ص 13-14.

حيث أن K تمثل التغير في رأس المال.

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$\dot{L} = n L = 0$$

من (1) و (2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:¹

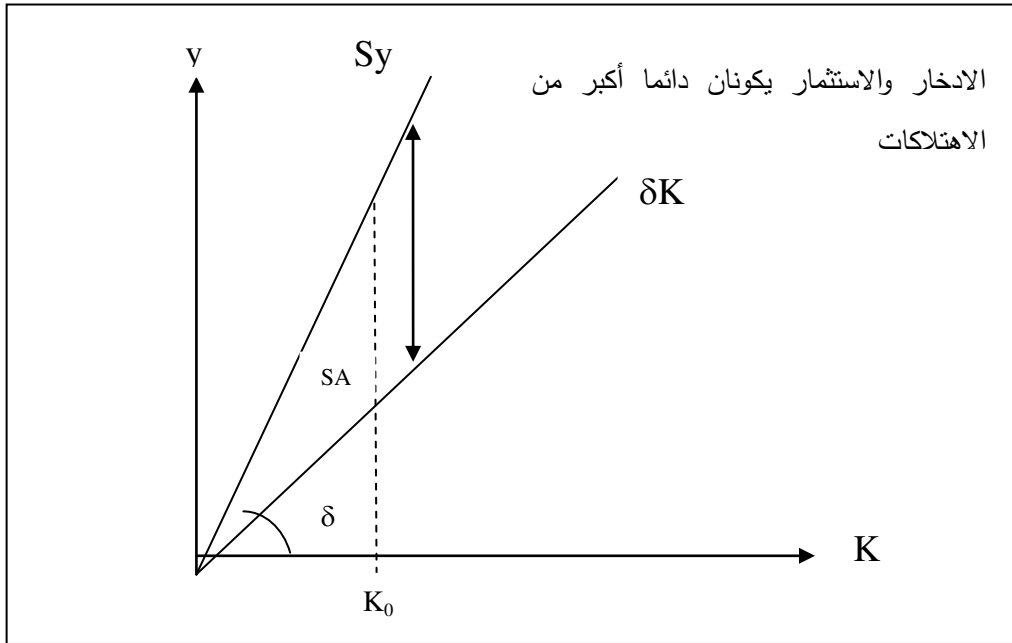
$$\frac{Y^*}{S} = SA - S \dots \dots \dots (3)$$

$$\frac{K^*}{K} = SA - S \dots \dots \dots (4)$$

$$\frac{K^*}{K} = S \frac{Y}{K} - S \dots \dots \dots (5)$$

فتمثل Y حجم الإنتاج، أما K فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني - الآلات والمعدات - ورأس المال البشري (العمالة)، ويعبر S عن معدل الادخار أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، وعليه بالعودة إلى نموذج سولو مع مراعاة فرضيات نموذج AK فإننا نستطيع رسم الشكل رقم (....)

الشكل رقم (03): نموذج AK



المصدر: معاد صغير، تقدير دالة النمو في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة ، 2012، 2012 ص 55.

1- معاد صغير، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

إن الخط SK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتك، أما المنحنى SY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK.

2. نموذج رومر:

تمكن رومر (1986) من إعطاء نفس جديدة للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في ادخار عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آليا في كل اقتصاد وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر Ai لمخزون رأس المال ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F(K_i, KLi) \dots \dots \dots (1)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.¹

إذا كانت كل من K و Li ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مرد ودية متناقصة ل Ki كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل Li، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في Ki و K وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المر دودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:²

$$Y = A \cdot (K_i)^{\alpha} \cdot (KLi)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (2)$$

حيث: $1 > \alpha > 0$

ويوضع $K = K/L$. $K_i = K_i/L_i$. $Y_i = Y_i/L_i$ ثم يوضع فيما بعد

$Y_i = Y$ و K_i/K الناتج المتوسط هو:

$$Y/K = F(L) = A \cdot L^{1-\alpha} \dots \dots \dots (3)$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال يرتفع مع L، وهو غير مرتبط ب K، وعليه فإن:

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha} \dots \dots \dots (4)$$

1- خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 70.

2- بوشوك إبراهيم وآخرون، دراسة قياسية اقتصادية لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1979-2010)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص إحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ENSS EA ، 2011-2012، ص 49.

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا الكون $1 > \theta > 0$

ويأخذ فيه الميزانية للعائلة التالية:

$$da/dt = w + ra - c - na \dots \dots \dots (5)$$

حيث: w تمثل الأجر و a تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردود دية الأصل وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة:

$$r = p - \frac{\bar{u}(c,c)}{\bar{u}(c)} (\dot{c}/c) \dots \dots \dots (6)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:¹

$$U(c) = \frac{c(1-\theta)}{(1-\theta)} \dots \dots \dots (7)$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تتحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب $1/\theta$ ، وبلاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$(c/c) = (1/\theta)(r - p) \dots \dots \dots (8)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\theta L^{1-\theta} - S$ نتحصل على معدل النمو الاقتصادي غير الممركز:

$$g_c = (1/\theta)(A\theta L^{1-\theta} - S - p) \dots \dots \dots (9)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\theta} - S - p) \dots \dots \dots (10)$$

ومع العلم أن $\theta < 1$ فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$.

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1 - \theta$ عن طريق ضريبة جغرافية (forfaitaire)، إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته θ من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

1- فطيمة حفيظ، نفس المرجع، ص: 108.

خلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل مجمل القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والذي يعتبر الشغل الشاغل للبلدان النامية، والذي يتمثل في الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي من عام إلى آخر وكذا التنمية الاقتصادية والتي هي عبارة عن إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني.

- تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لأن النمو يعد أمراً ضرورياً للتنمية وإن كان غير كافٍ بحد ذاته لتحقيقها، لأن التنمية أوسع من مجرد النمو، ويقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجات البشرية.

- يقاس معدل النمو الاقتصادي بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة، كما يمكن قياسه أيضاً بإتباع طريقة أخرى، وذلك بدراسة المستوى المعيشي لمواطني البلاد.

- يأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشياً وتطور الفكر الاقتصادي إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية، مما ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي، حيث ظهرت العديد من النظريات التي تفسر هذه الظاهرة تباينت فيها الآراء من مؤيد إلى معارض.

- اتجه الفكر الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية إلى ما سمي بنماذج النمو، وهي النماذج التي تبحث عن ظروف وشروط تحقيق النمو المرغوب فيه، ولعل نماذج هارود دومار وسولو من الأمثلة على ذلك، كما بدأ الاهتمام بمشاكل التخلف والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، ومن ثم بدأت الحاجة تظهر لإمكانية تطبيق هذه النماذج لمواجهة مشاكل التخطيط والتنمية في هذه الدول.

الفصل الثالث

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على
النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

يهدف الفصل إلى محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي انطلاقاً من حالة الجزائر.

وقد تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، ولذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما يعتبر أحد محدداته، في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا، وهذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الجزائري وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعها القطاعي والجغرافي.

- المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

- المبحث الثالث : اختبار اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الجزائري وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعها القطاعي والأجنبي والجغرافي:

لقد اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال، وإلى غاية الثمانينات من القرن العشرين الاستثمار الأجنبي كنوع من التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية خاصة بعد انتهاج الجزائر للمنهج الاشتراكي، إلا أن عقد الثمانينات استطاع أن يغير تماما من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي، مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار.

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري:

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تطورات منذ الاستقلال، كما اختلفت السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية بغية تحسين الوضع الاقتصادي، حيث وضعت لذلك برامج اقتصادية وتنموية عديدة طوال هذه الفترة، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، ويمكن سرد أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري كالتالي:¹

1- مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق (1962-1966):

ومن أهم الخصائص التي ميزت الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة ما يلي:

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.
- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى.
- وجود حوالي ما بين 11 إلى 12 مليون جزائري تهددهم المجاعة، مليون فلاح خرجوا من سجون الاستعمار ومن 70% من السكان العاملين في حالة بطالة.

1- سنوسي بن عومر، مجلة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، جامعة معسكر، العدد 05 أبريل 2014، ص 28.

- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون ويحتل مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.¹

2- مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (1967-1988):²

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة الانطلاق في التخطيط، وقد اختارت الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة، واستخدام الموارد المحصورة أفضل استخدام، وتحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

وفي هذه الفترة تبنت الجزائر نموذجا يعتمد على المخططات التنموية حيث كان الهدف هو إعادة استرجاع سلطة الدولة وضع جهاز إداري فعال. وعموما تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية من خطة ومن مرحلة إلى أخرى بصورة تجاوزت قدرة الأجهزة المؤسسة على مختلف المستويات.

- تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بضعف كفاءة تقويم المشاريع وإعادة تقويمها.

- تنامي الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد وخاصة القطاع الصناعي.

- غياب المخططات السنوية والمجالية والطويلة الأجل رغم التأكيد عليها خلال المرحلة الثانية 1980-1989.

- ارتفاع حجم الاستثمارات ترافق مع مبالغة في تقديم الإمكانيات التمويلية للمشاريع التنموية المبرمجة، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل.

3- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق (من 1989-1998):³

نتيجة حالة الانكماش والركود الاقتصادي التي ميزت عام 1986 التي بينت هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، تطلب الأمر بإصلاحات ذاتية نتج عنها تقادم الأوضاع الاقتصادية حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي بـ 0.6% ولعبت العوامل الخارجية دورا مهما في هذه الاختلالات نظرا لتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، ونظرا للفشل الجزائري للخارج، ونظرا لفشل تلك الإصلاحات ثم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي بتقنية برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ في البداية شكل اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة سنة،

1- سنوسي بن عومر، مرجع نفسه، ص 29 .

2- كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 226.

3- سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص 30.

تليه اتفاقات أخرى حيث أخذت السياسة النقدية إبتداء من تطبيق هذه الاتفاقات حيزا مهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية بعدما تم تهميشها لمدة ثلاث عقود، حيث تم إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي باعتباره مركز النظام المصرفي والملجأ الأخير للإقراض، ومن أهم ما ميز هذه المرحلة هو قيام الدولة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والتي جاءت في شكل اتفاقيات وتتمثل هذه الاتفاقيات في:

أ- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990):

تحصلت بموجبه الجزائر على قرض بقيمة 401 مليون دولار في إطار التمويل التعويضي الطارئ للتخفيف من عبأ المديونية.

ب- اتفاق الاستعداد الثاني: (من 30 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992):

وقد تم الاتفاق على حصول الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار، لكن الجزائر لم تستفد من قيمة القرض كله بسبب عدم إتمام تنفيذ الاتفاق نتيجة تبني الحكومة لإصلاحات ذاتية تعارضت ومحتوى الاتفاق.

ج- برنامج الاستقرار الاقتصادي (01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995): (شرح هذا المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر):

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم²، تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وتمتد حيويها حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم² وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم¹.

وبغرض تحليل حجم وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من المفيد الإشارة إلى المرحلة التي امتدت من 1970 إلى 1994 والتي تعكس أهمية الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، خاصة بعدد قرار 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول والغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي دفع العديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات التكرير، والاكتشاف والإنتاج والنقل.

إن جاذبية قطاع المحروقات قد زادت خلال الصدمة النفطية لعام 1970 و 1980 أين ارتفعت أسعار النفط، تبع ذلك منع الشركات الأجنبية من امتلاك حقول النفط، الأمر الذي دفعها للاستثمار في البنى التحتية، وسد النقص في الموارد المالية المخصصة لصيانة تجهيزات ومعدات القطاع، رغم ذلك وقبل سنة

1- كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص72.

1992 لم تكن الجزائر تسمع للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص (أي لحساب هذه الشركات) إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج، أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركات سونطراك، وعلى هذا الأساس تميزت عشرية الثمانينات بشبه غياب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى في قطاع المحروقات.

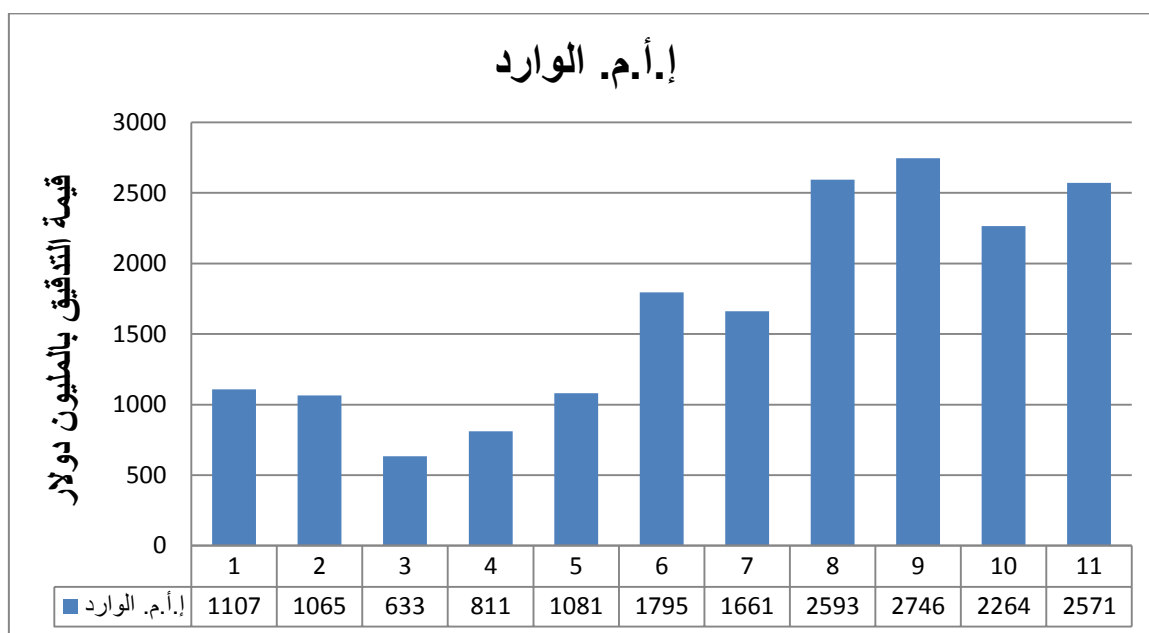
أما خلال العشرين سنة الأخيرة، حاولت الجزائر أن تعتمد جملة من مزايا والحوافز لفائدة المستثمرين من خلال الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بالأمر 01-03 سنة 2001 السابق الذكر، كما أن لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المعلن سنة 2011 دورا في تشجيع الاستثمار، واستقطاب رأس المال الأجنبي، والجدول التالي يعكس قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2012.¹

الجدول رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2012 (مليون دولار أمريكي).

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إ.أ.م. الوارد	1107.3	1065.0	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8	2593.6	2746.4	2264.0	2571.0	2900.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء، الموقع www.ons.dz

الشكل رقم (04): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2012 (مليون دولار أمريكي).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

1- أحمد يوراس، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم لبواقي العدد لأول، جوان 2014، ص46.

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (03) والشكل البياني المرافق له أعلاه، يتبين أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تطورا ملحوظا، خاصة بعد سنة 2008، حيث بلغ أعلى مستويات له سنة 2009 ليصل إلى 2746 مليار دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجهات الوصية، وقد انخفض هذا المستوى سنة 2010 بنسبة 17.5% ليصل إلى 2264 مليار دولار، أما بحلول سنة 2011 شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في حجم هذه الاستثمارات الواردة يتجاوز 2.5 مليار دولار، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى جملة من الأسباب أهمها تحسين الوضع الأمني، بالإضافة إلى تحسين وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة، والجدير بالذكر أن الجزائر قد حققت مخزن إجمالي متراكم للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حتى نهاية سنة 2011 بمقدار 27.78 مليار دولار، في حين ما صدر منها لنفس الفترة كان مقداره 2.174 مليار دولار أي بفارق 19.60 مليار دولار بين ما ورد وما صدر، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 2.9 مليار دولار وبحصة 6.2%، حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012.¹

أما فيما تعلق بموضوع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة 2001-2011 يمكن تلخيصها في بيانات الجدول التالي:

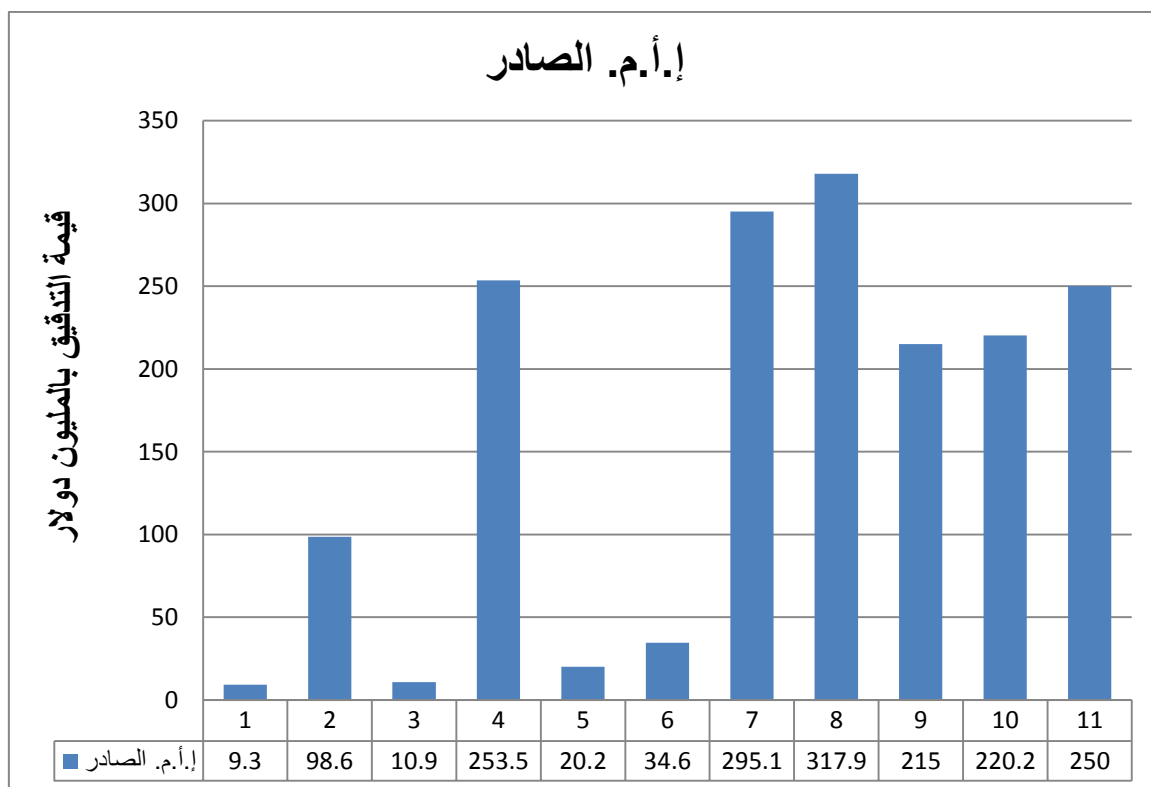
الجدول رقم (04): الاستثمار الأجنبي الصادر خلال الفترة 2001-2011 (مليون دولار أمريكي)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إ.أ.م. الصادر	9.30	98.6	10.9	253.5	20.2	34.6	295.1	317.9	215	220.2	534	250

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء، الموقع www.ons.dz

1- أحمد بوراس، مرجع نفسه، ص 43.

الشكل رقم (05): الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر خلال الفترة (2001_2011)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال البيان يتضح أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر في العالم قد ارتفع خلال سنة 2011 ليتجاوز نصف مليار دولار، وهو يعد أكبر مستوى تحققه الجزائر مقارنة بالسنوات السابقة، ليتراجع سنة 2012 إلى مستوى 250 مليون دولار، في حين نلاحظ أن حجم التدفقات الصادرة بلغت أقل مستوياتها خلال السنوات 2001، 2003، و2005 حيث لم تتجاوز 11 مليون دولار.¹

المطلب الرابع: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دول أجنبية أو عربية، والجدول التالي يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (1998-2001).

1- أحمد بوراس، مرجع نفسه، ص49.

الجدول رقم (05): أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (1998-2001) (الوحدة مليار دولار)

	1998	1999	2000	2001	المجموع
الو.م.أ	256891	89882	205664	906806	906806
مصر	51	03	100	362992	363146
فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
إسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
إيطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
هولندا	2812	623	1308	71944	76687
إنجلترا	36015	2001	14206	23254	75476
اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

Source : CNUCED examen de politique la de l'investissement. Algérie.

.Nations unies. Genève, 2004, p12.

استنادا إلى بيانات الجدول رقم (05) يتضح كما يلي:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر، وذلك بأزيد من 906 مليون دولار خلال الفترة 1998-2001 وتتركز أهم الاستثمارات الأمريكية قطاع المحروقات مثل شركة Petro Fac Resource International Inc إضافة إلى قطاعات أخرى مثل¹: استثمارات "Pfizer" الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة في إطار علاقتها مع الإتحاد الأوروبي أمضت الجزائر مجموعة من اتفاقات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الإتحاد الأوروبي وهي: فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا، وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي « Repsol » و « Cepsa » الإسبانيتين و « Agip » و « Sayram » و « Eniv » الإيطاليتين وشركة « ELF/ Total Fina » الفرنسية، بالإضافة

1- كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 75.

إلى بعض الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة « Danone » إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الخزف، الكيمياء، الصيدلة، وقد تركزت الاستثمارات الألمانية في عدد من المشروعات كان أهمها مشروعين هما: دخول شركة « Henkel » الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنظفات « ENAP » بالإضافة إلى مجموعة « Messer » الألمانية المختصة في الغازات الصناعية.¹

2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر. قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة خلال الفترة (2002-2012) وقد احتل قطاع الصناعة مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة للصناعة 220 مشروع بقيمة إجمالية قدرت بـ 599.2 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 74.61% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.² ثم تلي ذلك قطاع الخدمات بـ 97% مشروع، ليأتي فيما بعد قطاعي السياحة والبناء والأشغال العمومية بنسب متقاربة، تزيد قليلا على 1.5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبـ 3 و 63 مشروع على التوالي وبقيمتي 13.58 و 12.08 مليار دينار جزائري على التوالي، أما النسبة المتبقية، والمتمثلة في 1.37 فقط، فتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية (أخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الصحة نسبة 0.77% وبخمس مشاريع، وبقيمة 61.9 مليار دينار جزائري، ثم قطاع النقل نسبة 0.49%.

وفي الأخير قطاع الفلاحة بنسبة 0.11% مسجلا بذلك قيمة 0.88 مليار دينار جزائري.³

1- كريمة قويدري، مرجع نفسه، ص 76.

2- خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 132.

3- خرافي خديجة، مرجع نفسه، ص 133.

الجدول رقم (06) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر الفترة (2002-2012)

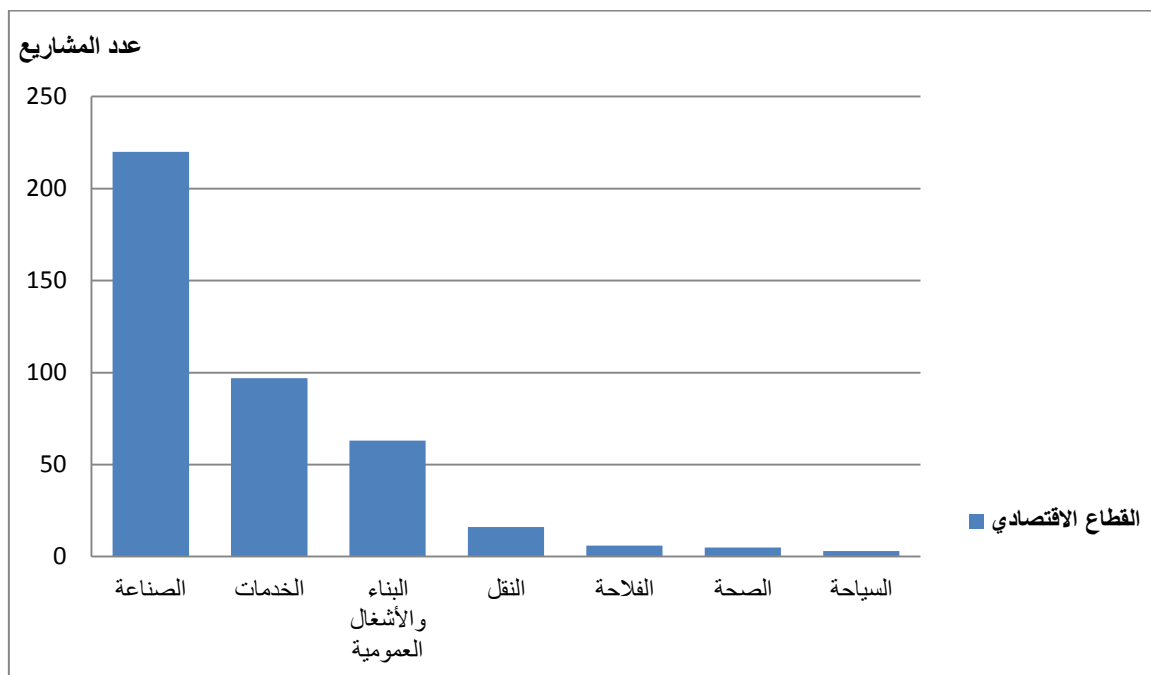
القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	القيمة المحققة (المليار دينار جزائري)	النسبة من إجمالي القيمة (%)	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة
الصناعة	220	599.200	74.61	23450	54.58
الخدمات	97	167.118	20.81	10363	24.12
البناء والأشغال العمومية	63	12.082	1.50	6698	15.59
النقل	16	3.991	0.49	505	1.17
الفلاحة	6	0.887	0.11	82	0.19
الصحة	5	6.192	0.77	737	1.71
السباحة	3	13.587	1.69	1124	2.61
الإجمالي	410	803.057	103	42959	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الرابط www.andi.dz

من خلال ما جاء من بيانات، في الجدول رقم (06)، نلاحظ بأن قطاعي الصناعة والخدمات قد احتلا المراتب الأولى، وينسب جد مرتفعة، لأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مرد ودية هذين القطاعين بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي، ولا سيما في مجال المحروقات بالنسبة لقطاع الصناعة، ومجال الاتصالات بالنسبة لقطاع الخدمات، وبالرغم من أهمية هذه المجالات بالنسبة لخطط التنمية الوطنية، غير أن استحوادها على نصيب الأسد، ونسبة تزيد عن 95.4% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، يجعلنا نتساءل عن سبب قلة اهتمام المستثمر الأجنبي بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها قطاعي الفلاحة والسياحة، اللذان يحظيان إلا بنصيب جد متواضع من رؤوس الأموال الأجنبية، مثل حوالي 108% من الإجمالي للفترة (2002-2012)، وهذا ما قد يترجم بتهميش هذين القطاعين بالرغم من أهميتهما بالنسبة للاقتصاد الوطني، وبالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات وقدرات كامنة في المجال الفلاحي وكذا السياحي، وحتى بالنسبة لقطاع البناء والأشغال، فإنه لم يحظى إلا بنسبة 105% من إجمالي

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، وهي نسبة جد ضئيلة، بالنظر لأهمية هذا القطاع بالنسبة إلى باقي القطاعات الاقتصادية.

الشكل رقم (06): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر الفترة (2002-2012)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، هنالك من يعتبر أن النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن الاقتصاد الذي ينمو بنسبة مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة لا يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأيضاً التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي الوارد يؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي ومرتفع والعكس صحيح. أي إذا كانت التدفقات قليلة يؤدي ذلك إلى نمو اقتصادي ضعيف، وسنقوم في هذا المبحث بشرح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي.

تمثل التكنولوجيا مجموعة من المعارف والخبرات والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجاته المادية.¹

أو هي عبارة عن تطوير للعملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة فيها، بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأسلوب، أو الوصول إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج، أو استخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج للوصول إلى نفس كمية الإنتاج، أو اكتشاف منتجات جديدة ويصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك التكنولوجيا ناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل تلك الشركات، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد وبالتالي مزيداً من النمو الاقتصادي وذلك باعتبار أن التغير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي، وهذا ما أكدته "رومر" في النظرية في ربط العامل التكنولوجي بالنمو مباشرة.²

وهناك عدة طرق يمكن بواسطتها نقل التكنولوجيا من بلد لآخر منها استيراد السلع الرأسمالية، التراخيص من قبل مالكي التكنولوجيا³، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد من أهم هذه الطرق وذلك لـ:⁴

1- خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص72.

2- صياد شهباز، مرجع سبق ذكره، ص47.

3- عبد العزيز عبدوس، دحماني أدريوش، الاستثمار الأجنبي كأداة لزيادة التنافسية للدول (تجربة الجزائر)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 4-5 جانفي 2008، ص09.

4- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص116-117.

- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وهذه المنافسة تعتبر ضرورية لشيوع وانتشار التكنولوجيا، حيث أن الشركات المحلية تلجأ إلى تقليد منتجات الشركات الأجنبية من حيث الجودة والنوعية، وهذا يستدعي تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم، أو البحث عن تكنولوجيا أكثر تطوراً؛
- إن التكنولوجيا الجديدة ربما لا تكون متاحة تجارياً، فقد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجياتها، عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات تكون أكثر حداثة عن تلك المباعة عن طريق اتفاقيات التراخيص.

يمكن حصر عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:¹

- يمكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر آثاراً على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات الأجنبية المنتسبة والشركات المحلية، ما يجبر الشركات المحلية على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية نتيجة هذا الضعف التنافسي أو من خلال إقامة علاقات في مجال البحث العلمي والتطوير وإكساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية.
- اكتساب المهارات والتدريب من خلال فرض العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة من خلال أحدث أساليب العمل والتدريب، وبالتالي نقل المعرفة والمهارة المكتسبة إلى الشركات الوطنية.
- قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات العينية وبشروط ميسرة، كل ذلك يتيح للشركات الوطنية فرض إنتاج سلع بالمواصفات العالمية. لهذا تسعى الدول وخاصة النامية منها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتقادها بأن الاستثمار مصدراً هاماً لتكملة رأس مال البشري والتغير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية، لأنه يحفز على استخدام واستحداث تكنولوجيا أكثر حداثة بواسطة الشركات المحلية.²

هذا وقد تكون عملية نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ذات أثر سلبي على الدولة المضيفة وذلك لأنه قد يتم نقل تكنولوجيا حديثة للدولة، ولكن قد تكون غير مناسبة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيدها الفنية، وقد يقتصر نقل التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.³

1- حسن كريم حمزة، العملة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 147.

2- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 117.

3- زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات هو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية التي يتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، ويوضح ميزان المدفوعات ما للدولة من حقوق وما عليها من التزامات تجاه الخارج، ومن ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي، والاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر حركة للأموال الدولية طويلة المدى، فكلما تدفق سواء نحو الداخل أو الخارج فإنه سيؤثر على ميزان المدفوعات.¹

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يدفع الدولة المضيفة عن طريق الزيادة في دخل الدولة المضيفة الناجم عن الاستثمار، الذي يكون أكبر من تلك الزيادة في دخل المستثمر، ونتيجة قيام الشركات المتعددة الجنسيات بتحريك رؤوس الأموال للاستثمار من جهة أخرى، هناك عدة تصنيفات لتقديم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في موازين مدفوعات الدول المضيفة كالاتي:

1- الآثار المباشرة وغير المباشرة على ميزان المدفوعات:

أ- الآثار المباشرة على ميزان المدفوعات:

تقاس هذه الآثار بتعريف المعاملات الدولية المرافقة للشركات متعددة الجنسية والتي تنعكس في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال في ميزان المدفوعات إما كفقرة دائن أو مدين.

إن النشاطات الجارية للشركات متعددة الجنسيات تنتج الأثر الأكبر على ميزان المدفوعات كما تظهر في ميزان العمليات الجارية الذي يشتمل على مدفوعات دخل الاستثمار الأجنبي والتي تقيد بالسالب، وتتضمن هذه المدفوعات أرباح الأسهم وأرباح الفروع الموزعة والفوائد المستعملة في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الآثار الأكثر وضوحا للاستثمار الأجنبي المباشر فتعكس في ميزان رأس المال تحت فقرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي البدء يظهر رأس مال السهمي والاستحقاقات والديون في ما بين الشركات والاقتراض من الأسواق رأس المال لغرض تمويل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بإشارة موجبة، والفوائد المدفوعة على هذه القروض بإشارة سالبة، ومنه إذا كان المجموع موجبا هذا يعني دخول عملية أجنبية إلى الدولة المضيفة إما إذا كان سالبا فيعني تسرب العملات الأجنبية إلى الخارج.²

1- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (مع دراسة مقارنة في الصين، تركيا، مصر والجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص117.

2- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص120.

ب- الآثار غير المباشرة على ميزان المدفوعات:

- تنجم الآثار غير المباشرة عن معاملات الشركات متعددة الجنسيات وبشكل رئيسي كنتيجة لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي الذي يعزز النمو الاقتصادي وها يؤثر في التغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالصادرات والاستيراد وسعر الصرف.

- أما الأثر الصافي يشير إلى عدم إمكانية قياس الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات بشكل دقيق من دون معرفة ما يمكن أن يحصل لو لم يتم الاستثمار الأجنبي المباشر، يقاس الأثر الصافي عن طريق الفرق بين المعاملات الخارجية الجارية المرافقة لأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات وتلك المعاملات التي كانت يمكن أن تحصل في غياب هذه الشركات، ويعد مقياسا لتحديد نمط النمو في الدول المضيفة من دون الاستثمار الأجنبي المباشر، من الطرق الأكثر صعوبة.¹

2- الأثر من خلال التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة:

أ- التدفقات الداخلة: وتتمثل فيما يلي:²

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي، ومقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري فكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة التصدير.

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومات الأم.

القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

ب- التدفقات الخارجة: وتتمثل فيما يلي:³

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد المواد الخام والمواد الأولية.

- مقدار الأجور والمرتببات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.

- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد مرحلة الإنتاج والتسويق.

- مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.

1- حمزة بن حافظ، نفس المرجع، ص 121.

2- نزيه عبد المعضود، محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 43.

3- نزيه عبد المعضود مبروك، نفس المرجع، ص 44.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف وبالتالي تؤدي زيادة رأس المالي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، هذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:¹

$$I = I_d + I_f$$

I: الاستثمار الإجمالي للاقتصاد المضيف.

I_f: تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

I_d: الاستثمار المحلي في الدول المضيفة.

نتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتقاد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.²

1- أثر الإحلال: يحدث ذلك حسب فكرة "شومبر" في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الابتكارية منها والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات الأجنبية في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة، مهارات إدارية، قنوات دولية للتسويق وعلامات تجارية عالية، فإذا اعتمدت الشركات المحلية على تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا سيؤدي إلى الزوال والخروج من السوق، نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، ويحل محلها الاستثمارات الأجنبية.³

وحسب ما جاء في تقرير الأونكتاد سنة 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توافرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة للشركات المحلية مع تقديم المساعدة فيما يتعلق

1- خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص74.

2- بيوض محمد العيد، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، جامعة سطيف، 2010-2011، ص123.

3- خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص75.

بالجوانب التسييرية الحديثة مما يرفع كفاءة الشركات المحلية، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أو العالمية.¹

2- أثر التكامل: حسب "شومبتر" الشركات متعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة والشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج أي تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، من هنا نشأ الأثر التكاملي ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية مما يؤدي إلى زيادة الناتج، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.²

وتناولت الكثير من الدراسات تحليل آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو ودورها في زيادة الاستثمار الكلي في الدول النامية، وخلصت الدراسة التي قام بها كل من "بهونز ستانيلي" "ودي جورجيو" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي شهدتها عينة مكونة من 69 دولة نامية، في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1989 أن الزيادة في الاستثمار المحلي بنسبة تتراوح بين 0.5% و 1.3%.³

وقد قدمت في هذا الشأن عدة دراسات حاولت اختبار أثر الإحلال والتكاملية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة منها دراسة Mayer – Agosin عام 2000، تضمنت محاولة توضيح ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمارات الأجنبية المباشرة، على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال فترة (1970-1995) وخلصت تلك الدراسة إلى أن الأثر التحفيزي والمزاحمة اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى، ففي آسيا وجد هناك أثر تحفيزي أو تكاملي، أما أمريكا اللاتينية فكان الأثر إحلاليا أما في إفريقيا فكان الأثر محايدا أي لم يكن هناك أثر تحفيزي أو مثبط وهذا حسب العوامل والسياسات المنتجة في تلك الدول.⁴

وعموما ينتج عن معدل الإنتاجية المرتفع الذي تمارسه وتتميز به الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة استقرارها على مستوى الاقتصاديات النامية استفادة الشركات المحلية من عدة إيجابيات منها:⁵

- تحسين إنتاجية الشركات المحلية من خلال نقل الممارسات الإنتاجية والإدارية التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات.

1- بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 123-124.

2- خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

3- بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 124.

4 - Marouan Alaya **Inrestistissement Direct Etranger et croissance Economique** le cas de la Tunisie

séminaire Doctorat Université de Montesquieu Bordeaux 25-26 Mars 2004 p08.

5- بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 124.

- انتقال العمال من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية يكفل انتقال المعارف العلمية والإدارية الحديثة إلى عمال الشركات المحلية.
- تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على مورديها المحليين عن طريق التعامل معهم على أساس احترام معايير الجودة المطبقة على السلع الوسيطة مما يحسن جودة الموردة ونوعية الخدمات المقدمة.
- ترفع الشركات المتعددة الجنسيات من شدة المنافسة مما ينعكس بالإيجاب على إنتاجية الشركات المحلية.

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة.

تسعى دول العالم ولا سيما النامية منها لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أملا في تحقيق آثار كبيرة منها القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، لا سيما وأحدى الحلول المطروحة كل هذه المشكلة هو توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والانتشار الجغرافي، له زيادة اجتذابه بغرض تنشيط المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة عن طريق زيادة درجة المنافسة في القطاع المحلي، وإنشاء مشاريع جديدة والغرض هو زيادة اليد العاملة، والذي يعد من الاهتمامات الأولية لحكومات الدول النامية خاصة التي تعاني من مشكلة البطالة، حيث تعتمد الآثار المباشرة وغير المباشرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الدول النامية على عدة عوامل، منها نوع الاستثمار.¹

ويمكن تحديد الآثار المترتبة على دخول الشركات المتعددة الجنسيات بالآتي:²

- إن وجود الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق علاقة تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تشجيع المستثمرين على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة المشاريع الوطنية الجديدة ومن ثم خلق فرص عمل جديدة.
- إن الشركات متعددة الجنسيات سوف تدفع ضرائب على الأرباح المتحققة وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة وهذا يمكنها من التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية جديدة ومن ثم سيجتذب على هذا خلق فرص عمل جديدة.
- نتيجة لارتفاع مستوى الأجور التي تقدمها الشركات متعددة الجنسية فإنه من المحتمل أن تهرب العمالة والكوادر للعمل بالمشاريع الأجنبية.
- إن نجاح الدولة في اختيار نوع التكنولوجيا المناسبة سوف يؤثر إلى حد كبير على فرص العمل.

1- خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

2- قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 362.

وعلى العموم فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة تتخذ الصيغة المباشرة، والصيغة غير المباشرة، كذلك فإن هذه الآثار ترتبط إلى حد ما بالأشكال التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن آثاره في حالة إنشاء فروع أو مؤسسة تختلف عن تلك الآثار التي تنتج في حالة اقتناء مؤسسة كالتالي:

1- الآثار المباشرة: تظهر الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات العمالة في الحالات التالية:¹

أ- حالة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاج جديدة: فإنه يشكل جزءا مهما من تدفق رؤوس الأموال المستثمرة تسمح بتوفير مناصب شغل، وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ذو تأثير إيجابي على مستوى العمالة، وهذا ما يظهر من خلال الاستثمارات الجديدة في بعض البلدان النامية كالصين وإندونيسيا وسنغافورة وأقطاب آسيوية أخرى.

ب- حالة اقتناء شركة موجودة: حيث يحتمل أن يتم قرار الاستغناء الجزئي أو حتى الكلي للعمال، مما يؤثر سلبا على مستوى العمالة، وفي هذه الحالة يظهر الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في اقتصاد الدولة المضيفة.

ج- طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من طرف المستثمر الأجنبي: ففي حالة تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل، يؤدي ذلك إلى تشغيل اليد العاملة مقارنة بحال لم تم استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى تدني تشغيل اليد العاملة، وهو أثر سلبي لهذا النوع من الاستثمار على مستوى العمالة.

أما من حيث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع كفاءة العاملين، فإنه في هذا السياق تضمن الشركات المتعددة الجنسيات فرصة للعمالة المحلية لاكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على أداء الشركات المحلية بفعل ما يسمى بالتأثيرات الاحتكاكية.

2- الآثار غير المباشرة:² تظهر الآثار غير المباشرة الأجنبي المباشر على مستوى العمالة في الدول المضيفة، سواء أكانت بشكل إيجابي أو سلبي، وذلك من خلال عرض الحالات التالية:

أ- حالة العمالية المولدة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد الوطني: بفعل تكريس الروابط بين الموردين المحليين وفروع الشركات الأجنبية، ويظهر ذلك من خلال إبرام عقود التوريد طويلة الأجل، مع الشركات المحلية، مما يدفع هذه الأخيرة، وحفاظا على التزاماتها التعاقدية بتوفير فرص جديدة للعمل.

1- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، دراسة مقارنة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 46.

2- ساعد بوراوي، نفس المرجع، ص 46-47.

ب- حالة الاستثمار الموجه للتصدير: تساهم الشركات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير في البلدان المضيفة، لما تمتلكه هذه الشركات من قوة في السوق العالمية، وما تتمتع به البلدان المضيفة، ولما تتمتع به البلدان المضيفة من مزايا نسبية، تتمثل في انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج بوجه عام.

وقد استفادت دولاً كثيرة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا في الاشتراك في نظم الإنتاج العالمية تقع مراكزها الرئيسية خارج حدود هذه الدول، خاصة في صناعة الإلكترونيات في العالم، وقد أدى ذلك إلى استيعاب هذه الصناعة لأعداد هائلة من العمالة الفنية مما يعكس الأثر الإيجابي لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة.

ج- حالة المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية: غالباً ما تحسم المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية في نفس قطاع الصناعة أو النشاط لصالح الفرع الأجنبي، نظراً لقدراته العالية في مجال الكفاءة والمهارات التنظيمية والتسييرية، وأمام عجز الشركة المحلية في مواجهة ومنافسة الفرع الأجنبي، يتحتم عليها الخروج من السوق واتخاذ قرار العلق وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال، وبالتالي يكون الأثر سلبياً في هذه الحالة.¹

وقد أكد هذه الحقيقة عبد السلام أبو قحف في عرضه لبعض التجارب الواقعية، ففي البرازيل اختفت من السوق خلال الفترة (1970-1975) ما يزيد عن 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية (الصناعات الخفيفة) نتيجة المنافسة الشديدة بينها وبين الشركات متعددة الجنسيات.²

1- ساعد بوراوي، نفس المرجع، ص 47.

2- عبد السلام أبو قحف، نظريات التحويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 208.

المبحث الثالث: اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: تحديد النموذج المقدر.

في هذه الدراسة يتم تحديد النموذج المقدر الخاص بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر على النحو التالي:

$$EG_t = f(FDI_t) = \alpha + \beta FDI_t + \varepsilon_t$$

حيث:

EG_t : معدل النمو الاقتصادي في الفترة t .

FDI_t : الاستثمار الأجنبي المباشر

ويفترض أن تكون العلاقة طردية بين المتغيرين، فالزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها أن ترفع من حجم الناتج الداخلي الخام. كما يفترض أن تكون العلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على اعتبار أن العلاقة كما سبقت الإشارة إليه سيتم اشتقاقها من نماذج النمو الكلاسيكية والحادثة وفي النماذج الكلاسيكية ينتج النمو الاقتصادي عن عاملين هما: التقدم التقني، القوة العاملة .

هذان العاملان يعالجان كمتغيرات خارجية .

وطبقا لنماذج النمو الكلاسيكية يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير فقط، حيث في الأجل الطويل لا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وهذا في ظل فرضية تناقص الغلة لرأس المال، سوف لن يكون له تأثير دائم على النمو الاقتصادي .

المطلب الثاني: منهجية القياس وتحليل النتائج.

نظرا لأن موضوع الدراسة هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، فإن إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات طبقا لمنهج ARDL يتم من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM وفق الصيغة التالية:

$$\Delta EG_t = \alpha_{eg} + \sum_{i=1}^P \beta_{1i} \Delta EG_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{2i} \Delta FDI_{t-i} + \theta_1 EG_{t-1} + \theta_2 FDI_{t-1} + \varepsilon_t$$

وحيث EGI كمتغير تابع، فإن فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات تتمثل في الفرضية التالية:
 $H_0: \beta_i = 0$ مقابل الفرضية البديلة $H_1: \beta_i \neq 0$.

وحتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود، يستلزم القيام بالإجراءات الأربعة التالية¹:

- اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام نموذج شعاع انحدار ذاتي غير مقيد مع وجود حد ثابت فقط؛
- تقدير نموذج UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية. ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج نتبع إجراء اختيار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص (General to Specific Approach)، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية ستودنت الخاصة به أقل من الواحد، وذلك بشكل متتالي؛
- اختبار معنوية المعلمات للمتغيرات المؤخرة بفترة واحدة . ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية فيشر F من خلال اختبار Wald؛
- مقارنة إحصائية فيشر F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المؤخرة بفترة واحدة بقيمة إحصائية فيشر F الجدولية المقترحة من طرف (Pesaran et al 2001).

ونتخلص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في إتباع الخطوات التالية:

- 1- اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة.
- 2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL.
- 3- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL- ECM في حالة وجود علاقة تكامل وحيدة على الأقل.
- 4- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ ARDL- ECM.

1- مجدي الشورجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة شمال إفريقيا، العدد السادس، 2010، ص ص 157- 158.

- تحليل النتائج

• اختبار استقرارية المتغيرات:

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، قمنا باختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) مستخدمين في ذلك أحد الاختبارات الأكثر استعمالاً في هذا المجال وهو اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey- Fuller)، وبالإستعانة ببرنامج Eviews لتحليل السلاسل الزمنية، جاءت نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى		الفرق الأول	
		بثابت فقط	بثابت واتجاه	بثابت فقط	بثابت واتجاه
EG	I(0)	-3.6293	-3.8076	-	-
FDI	I(1)	-1.4251	-0.7304	-4.4372	-4.4807

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على نتائج اختبار الاستقرارية الموضحة في الملحق (01).

من خلال الجدول أعلاه، تبين نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF، أن السلسلة EG مستقرة في مستواها، أي أنها متكاملة من الدرجة صفر. في حين أن السلسلة FDI متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن الفروق الأولى لهذه السلسلة مستقرة.

وبما أن كل السلاسل غير متكاملة من الدرجة الثانية، فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود تعبيراً عن إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأجل.

• نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL

بالنسبة لفترة التأخير المثلى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، فإن برنامج Eviews لتحليل السلاسل الزمنية يوفر خمسة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي: معيار LR، معيار خطأ التوقع النهائي (FPE)، معيار Akaike (AIC)، معيار Shwarz (SC) ومعيار Hannan and Quinn (HQ). وقد أكدت كافة هذه المعايير على أن فترة التأخير المثلى تساوي 1، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): اختبار فترة التأخير المثلى في نموذج UECM

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EG FDI
Exogenous variables: C
Date: 04/09/18 Time: 06:42
Sample: 1982 2015
Included observations: 32

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-776.1225	NA	4.53E+18	48.63266	48.72426	48.66302
1	-751.9911	43.73807*	1.29E+18*	47.37445*	47.64927*	47.46554*
2	-751.7932	0.334090	1.64E+18	47.61207	48.07012	47.76390

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج EViews

أما بالنسبة لنتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود فقد جاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول (09): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

k	10%		5%		2.5%		1%	
	Lower Bounds I(0)	Upper Bounds I(1)	Lower Bounds I(0)	Upper Bounds I(1)	Lower Bounds I(0)	Upper Bounds I(1)	Lower Bounds I(0)	Upper Bounds I(1)
1	4.04	4.78	4.94	5.73	5.77	6.68	6.84	7.84

Wald Test :

$$0.4249F(EG/ FDI) =$$

$$5191\text{Prob}(F\text{-Statistic}) = 0.$$

قيم Upper Bounds و Lower Bounds مأخوذة من جداول (2001) Pesaran and al لنموذج يحتوي على ثابت وبدون اتجاه عام .

وبمقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع القيم المجدولة لـ Pesaran لمتغير تفسير واحد مع ثابت وبدون اتجاه عام، نلاحظ أن قيمة $(F(EG/ FDI) = 0.4249)$ لم تكن معنوية ولم تتجاوز الحد الأعلى للقيم الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 2.5%، 5%، 10% (4.26)، مما يعني قبول فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

خلاصة القول أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1982-2015 لم تكن كافية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي. وهو ما يوافق صحة افتراضات نموذج Solow في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والذي أوضح أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير ودوره يقتصر فقط على مستوى الدخل، تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير. كذلك تتفق نتيجة هذا البحث مع ما جاءت به نظريات التبعية* في سياق تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي خلصت هي الأخرى إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير ولكنه سوف يخلق ويعجل بحدوث تشوهات في الأجل الطويل في الدول المضيفة.

* - نظرية التبعية هي نظرية في مجال العلوم الاجتماعية، من أبرز روادها نذكر: Dos Santos, Raul Prebisch, Arthur Lewis, Pierre Jalet, Samir Amin وآخرون. وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل على النظريات الغربية التي اهتمت بمسألة تخلف البلدان، والتي أكدت بأن سبب التخلف يكمن في داخل هذه الدول وفي مقابل هذا ركزت مدرسة التبعية على العامل الخارجي كعامل أساسي في تخلف البلدان وهذه هي الأطروحة الأساسية التي تعبر عنها رموز هذه المدرسة.

خلاصة

من خلال الفصل الثالث المتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي تبين لنا ما يلي:

- إن الجزائر تمتلك مؤهلات كبيرة مما يجعلها من البلدان الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبالإضافة إلى الثروات الطبيعية الهائلة الخاصة بقطاع الطاقة، هناك مؤهلات أخرى لا تقل أهمية مثل الحجم المعتبر للسوق الجزائرية، الوضعية الاقتصادية الكلية المريحة، الموقع الجغرافي المتميز، والحجم الكبير من اليد العاملة، كما تجدر الملاحظة بأن مستوى تكوين الموارد البشرية قد تحسن كثيرا خلال السنوات الأخيرة.

- إن وتيرة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر متباينة منذ سبعينيات القرن الماضي، فبعد الغياب الشبه التام لهذه الاستثمارات خلال الثمانينات ما عدا قطاع المحروقات عدة تدفقات هذه الاستثمارات إلى الجزائر، ويظهر جليا خاصة منذ سنة 1994 وذلك تبعا للإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية في تلك الفترة، وكذلك جاذبية قطاع المحروقات.

- ومن حيث مصدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تم التوصل إلى أن الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتي تتقدمها فرنسا بـ 121 مشروع ما قيمته 39.376 مليون دينار.

- إن الهدف من اهتمام الدول باستقطاب هذا النوع من لاستثمارات خاصة النامية منها، لأنه يساهم في إنعاش اقتصادها والنهوض بالتنمية فيها، من خلال تأثيره على العديد من عناصر النشاط الاقتصادي، وبالتالي يساهم كذلك في الرفع من معدلات النمو.

- إن الزيادة أو الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى الزيادة أو الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يعني أنه لا يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا هذه يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة للدور الذي يمكن أن يلعبه وبالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي، خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة في ظل النظام الرأسمالي، وتغيير الفكرة السائدة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين والتي اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر عائقا للتنمية وامتدادا، وأمام المتاعب الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت الدول النامية والتي أدت بها إلى تبني مجموعة من التدابير التحفيزية ترمي إلى عدم الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من فوائد جانبية من تكنولوجيا حديثة ومتطورة وقدرات إدارية عالية فضلا عن إسهامه في تراكم رأس المال، والجزائر من الدول التي سعت إلى هذا النوع من الاستثمارات من أجل الاستفادة من مختلف المزايا التي يوفرها، لذا قمنا بهذه الدراسة من أجل معرفة مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا من خلال الفترة 1982-2015.

ومن خلال هذه الدراسة والتي تم فيها معالجة الإشكالية السالفة الذكر تم الاعتماد على جانبين الأول نظري والثاني تطبيقي، فالجانب النظري تمثل في فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول التأصيل النظري لعنصر الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إبراز مفهومه وأهميته، وكذا تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم مكونات رأس ماله، وأخيرا تم التطرق إلى مختلف الآثار الإيجابية والسلبية التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في الفصل الثاني فقد خصصناه للنمو الاقتصادي من خلال إبراز مفاهيمه الأساسية، كما تطرقنا إلى طرق قياس وعناصره والنظريات المفسرة له، بالإضافة إلى مختلف نماذجه.

أما الجانب التطبيقي فقد تمثل في الفص الثالث الذي تمحور حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1982-2015)، حيث

تناولنا فيه لمحة عن الاقتصاد الجزائري، كما قدمنا تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي، وكذا العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل التقدم التكنولوجي وميزان المدفوعات والاستثمار المحلي والعمالة وبالتالي تأثيره على النمو الاقتصادي، وفي الأخير قمنا بإجراء الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1982-2015).

نتائج الدراسة:

من خلال إجرائنا لهذه الدراسة توصلنا إلى:

* يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم التي يصعب تحديد مفهوم دقيق لها، الأمر الذي أدى إلى اجتهادات متنوعة من طرف مختلف الباحثين الاقتصاديين، والهيئات والمنظمات الدولية، حيث تعددت النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمار بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، فهناك زاوية النظر القائمة على هيكل وظروف السوق، وزاوية قائمة على المنظمة والحماية.

* إن التاصيلات النظرية للنمو الاقتصادي يمتد جذورها لجهود كل من آدم سميث وريكارد وثم ماركس، وتصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة وهي العمال أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي، ومن ثم تتبع آثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل فيما بين عوامل الإنتاج.

* يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة معدلات التشغيل، وذلك لما له من مزايا في نقل التكنولوجيا وتوفير العمالة وتدريبها إذا أحسنت هذه الدول استغلالها في الإنتاج، كما أنه يؤثر في العديد من الجوانب الاقتصادية للدول المضيفة.

* اهتمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بقطاع المحروقات وتجاهلها للقطاعات الأخرى.

*يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور أساسي في التنمية الاقتصادية، وبالرغم من الحوافز والتدابير التي قدمتها الجزائر، إلا أن عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر إليها يبقى محتشما وهذا دليل على أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من اختلالات كبيرة، ولا يجذب اهتمامات المستثمرين الأجانب.

من خلال إجراء الدراسة القياسية تبين أنه لا يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن الزيادة أو الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى زيادة وانخفاض من معدلات النمو، وهذا ما يوافق صحة افتراضات نموذج سولو وافتراضات نظريات التبعية.

اختبار الفرضيات:

1- إن الزيادة أو الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى الزيادة أو الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على النمو الاقتصادي، هذا ما يوافق صحة افتراضات نموذج سولو وافتراضات نظريات التبعية وعليه فالفرضية الأولى غير محققة .

2- رغم كل الحوافز والضمانات التي منحها المشرع الجزائري وبالإضافة إلى تحسين الوضعية الأمنية والسياسية التي شهدتها الجزائر بعد فترة التسعينيات إلا أن مناخ الاستثمار لا يزال يعاني من بعض العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثمار والذي يعتبر من أهم هاته العوائق وعليه فالفرضية الثانية غير محققة .

3- يعتبر قطاع الصناعة أكثر القطاعات مردودية في الجزائر بسبب ارتباطه بالمحروقات حيث سيتفرد لوحده بأكثر من 50 في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى

الجزائر، على عكس بعض القطاعات التي تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة التي لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الواردة إليه 1 في المائة وعليه الفرضية الثالثة محققة.

آفاق الدراسة:

بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع وهي:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.
- أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- المناخ الاستثماري وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المصادر

والمرجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال و لاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
2. جهاد فراس الطي لوني، دراسة الجدوى لاقتصادية للمشاريع، دار كنوز العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. جهاد همام، إدارة لاستثمار، الطبعة لأولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
4. حربي محمد موسى عريفات، مبادئ لاقتصاد، الطبعة لأولى، دار وائل، عمان، 2006.
5. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو لاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
6. خالد مصطفى قاسم، عبير عبد الخالق، إدارة لأعمال الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
7. رضا عبد السلام، محددات لاستثمار الأجنبي في عصر العولمة(دراسة مقارنة لتجارب كل من الشرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا الاتتية التطبيق على مصر)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
8. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة(الجزء الثاني)، الطبعة الأولى، دار رضا للنشر، دمشق، 2001.
9. رمزي زكي، لاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1978.
10. رندة جميل، إدارة المحافظ لاستثمارية، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
11. رنا محمد عبد، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010.

12. أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى لاستثمارات لأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر 2001،
13. زياد محمد عبد ، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2009.
14. سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
15. سلام عبد الكريم، مهدي آل سميسم، التوازن لاقتصادي العالمي النظام الاقتصادي الوصفي والنظام الاقتصادي لإسلامي، الطبعة الأولى، دار محدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
16. طارق الحاج، مبادئ علم لاقتصاد، الطبعة لأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
17. طلال كذاوي، تقييم القرارات الاستثمارية، الطبعة العربية الملونة، دار اليازوري العلمية، عمان، 2008.
18. عدنان داود، محمد العداري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول لإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
19. عبد الرزاق، حمد حسن الجبوري، دور لاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة الحامد، الأردن ، عمان، 2014.
20. عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
21. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.
22. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية شارع زكريا قسيم، الابراهيمية، عمان، 2008.

23. أبو قحف عبد السلام، التسويق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لإسكندرية، 2007
24. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو لاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
25. عبله عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي (نظريات النمو والتنمية الاقتصادية)، جامعة عبد المالك عبد العزيز، 2009.
26. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.
27. عماد السخن، التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، 2016 دار امجد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2016.
28. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
29. عمرو محي الدين، عبد الرحمان سيدي احمد، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974.
30. علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
31. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
32. علي عبد الفتاح ابوشراة، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
33. عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

34. غازي محمود ديب ألزغبى، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010.
35. فضيل محمود الشاورة، لاستثمار في بورصة الأوراق المالية (الاسس النظرية والعلمية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
36. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
37. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006.
38. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
39. كامل علاوي، كاظم الفتلاوي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013.
40. محمد عبد العزيز، عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
41. محمد عبد العزيز عجيبة وآخرون، التنمية الاقتصادية نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
42. محمد عبد العزيز عجيبة، عبد الرحمان سيدي احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الطبعة الأولى، 1999.
43. محمد مصطفى، سهيل احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.
44. محمد عجيبة، علي اللبن، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياستها) الطبعة الأولى، 2004.

45. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات_ نماذج_ استراتيجيات)، الطبعة الأولى، 2012 دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2012.
46. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2013
47. محمد صالح تركي الق ريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
48. محمود حسن الوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
49. محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
50. محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
51. مدحت الق ريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
52. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
53. متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
54. متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (ا لنظريات والسياسات)، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
55. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2008.

56. إسماعيل محمد سلطان، لاقتصاد السياسي، الطبعة لأولى، 2016.
57. نعيمة اوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر (1998_2005)، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016.
58. نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007.
59. نادية حسن محمد عقل، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
60. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
61. إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، الطبعة لأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
62. إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015..
63. بهاء الدين حمدي، استراتيجيات لإعلام لألي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

الرسائل والمذكرات :

1. العمري الحاج، دراسة قياسية الأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012_2013.
2. بوشوك إبراهيم وآخرون، (دراسة قياسية اقتصادية الأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970_2010)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة

- مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص إحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي 2011_2012.
3. بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010_2011.
4. حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر(حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة قسنطينة، 2010_2011.
5. خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،(دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس، المغرب)،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014_2015.
6. خيالي خيرة، ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول مع الإشارة إلى حالة الجزائر(دراسة تحليلية للفترة 2000_2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
7. ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب دراسة مقارنة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007_2008.
8. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة بعض دول المغرب العربي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه، مخبر

- تسيير المؤسسات الرأس مالي الاجتماعي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010_2011.
9. سحنون فاروق، قيس اثر بعض المؤشرات الكمية الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009_2010.
10. سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006_2007.
11. شاذلي جمال العريايوي، اثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة لاستكمال متطلبات نيل الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
12. احمد قديد، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة، دراسة إحصائية مقارنة الجزائر، تونس والمغرب من 1993 الى 2004، تخصص نقود ومالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
13. شعور حبيبة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007_2008.
14. صياد شهبناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012_2013.

15. ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989_2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014_2015.
16. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007_2008.
17. عبد الله لحرسي حميد، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2014_2015.
18. عبد الحق طير، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية عامة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 2011_2012.
19. عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة بسكرة، 2013_2014.
20. عمار زودة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007_2008.
21. فطيمة حفيظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

22. قمشي مريم، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري (دراسة حالة بنك سويسيتي جنرال الجزائر، بنك الخليج وبنك العرب)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة قسنطينة2، 2015_2016.
23. بصادرزوليك، المتغيرات المؤسسية، راس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر، محاولة تقييم أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر 2015_2016.
24. كريمة قوي دري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010_2011.
25. كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (مع دراسة مقارنة في الصين، تركيا، مصر والجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012_2013.
26. كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2003_2004.
27. كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل مقارنة با الدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
28. ليليا بن منصور، الشراكة الاورو متوسطة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2011_2012.

29. محمد صالح الق ريشي، تقييم اثر الاستثمار في تسيير الموارد البشرية على الأداء التنظيمي (دراسة حالة الفروع الإنتاجية لمجمع المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012_2013.
30. ماصمي أسماء،/ اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013_2014.
31. مصباح بالقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005_2006.
32. محمد موساوي، الاستثمار في راس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1970_2011)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2014_2015.
33. مجهد هوارى، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية (حالة وهران)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد جهوي وحضري تطبيقي، جامعة وهران، 2012_2013.
34. برحومة عبد الحميد، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي الاستثمار با الجزائر للفترة 1994_2004)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة 2006_2007.
35. معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970_2012) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014_2015.

36. معاد صغير، تقدير دالة النمو في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990_2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة لمسيلة، 2012_2013.
37. لموني محمد، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، (دراسة قياسية واقتصادية للفترة 1970_2007)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006_2007.
38. نزاري رفيق، لاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (حالة الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007_2008.
39. نورية عبد محمد، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي لمدة 1992_2010)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس جامعة سانت كليمنس، جامعة سانت كليمنس، 2012.
40. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2006_2007.
41. هبة السيد محمد سيدي احمد، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي (دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري)، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، 2017.
42. بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه،

43. بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة بسكرة، 2011_2012.
44. بن داو دية وهيبة، واقع وأفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995_2004 مع التركيز على شهادة الجزائر، مصر، المغرب وتونس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2004_2005.
45. بناني فتيحة، الساسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم لأقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2008_2009.
46. بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 2001_2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009_2010.

المجلات:

1. أحمد بوراس، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم لبواقي، العدد الأول، جوان، 2014.
2. شوقي جبار، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، 2014.
3. مجدي الشوريجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة شمال إفريقيا، العدد السادس، 2010.

4. عدنان مناني صالح، دورا لاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية، مجلة كلية بغداد، 2013.
5. عيبر بو ضياف، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد44، جوان 2016.
6. قومية سفيان، اثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990_2011)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد3، عدد2، 2017.
7. مناضل عباس حسين الجواري، تقييم نقدي لمادة الاقتصاد الرياضي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الأول، 2011.
8. مصطفى بودارمة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد9، 2009.
9. نورة بيري، عبود زرقين، محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس والمغرب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، 2004.
10. وليد جفاف، الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة، مجلة رؤية اقتصادية، العدد11، 2016.
11. توفيق عباس عبدون المسعودي، دراسة في معدلات النمو لازمة لصالح الفقراء (العراق_دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26، المجلد السابع، 2010.
12. جعفر باقر محمود علوش، حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد31، 2015.
13. حمدي فلة، حمدي مريم، مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، العدد10.

14. رفيق نزاري، هارون الطاهر، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الانسانية، العدد44، جوان 2016.
15. زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، 2005.
16. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة نظريات تحليلية للمكاسب والمخاطر، العدد الأول، 2004.
17. سنوسي بن عومر، مجلة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وآثره على التنمية الاقتصادية، جامعة معسكر، العدد05، افريل 2014.
18. شريفة جعدي، وآخرون، اثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي في الجزائر (2006_2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، 2014.

بحوث ودراسات:

1. علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، بحوث ودراسات، العدد458.
2. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة دورية، تعنى بقضايا التنمية في افطار العربية، العدد3، 2004.
3. يوسف مفيد دنون، دنيا احمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في افطار عربية مختارة، بحوث مستقبلية، العدد15، 2006.

المؤتمرات :

1. حاتم عبد الجليل القرشواوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي عوامل الجذب ومعوقات النمو، مؤتمر الاستثمار والتمويل للاستثمار الأجنبي المباشر، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Ahmed yasir Amer thabanineh, An Analytic and dynamic programming treatment for solow and ramaseg models, An nadjah national university, Nablus, Palestine, 2014.
2. Heinz D . kurz, neri sabadori, theories of economic growth old and new, university graz, 29may 2014 .
3. marouan Alaya intrestissement Direct Etranger et croissance Economique le cas de la tunisie séminaire, Doctorat Université de Montesquieu Bordeaux 25–26 Mars 2004.
4. Noori abd mohammed, the effects of foreign Investment in the Arabic local Investment Future – An Analytical Measurement study for some of the Arabic gulf states for the period from 1992–2010, to the st Clements university, as a requirement for obtaining the degree of the Ph.D in operations Research, 2012.

المواقع الإلكترونية :

- 1– www.ons.dz.
- 2– www.andi.dz.

الملاحق

الملحق (01): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة

الملحق (1-1): نتائج اختبار استقرارية المتغيرة EG

النموذج 02

ADF Test Statistic	-3.629363	1% Critical Value*	-3.6422
		5% Critical Value	-2.9527
		10% Critical Value	-2.6148

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 04/09/18 Time: 06:10
Sample(adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.562159	0.154892	-3.629363	0.0010
C	1.547690	0.574102	2.695847	0.0112
R-squared	0.298202	Mean dependent var	-0.075758	
Adjusted R-squared	0.275564	S.D. dependent var	2.428867	
S.E. of regression	2.067302	Akaike info criterion	4.349057	
Sum squared resid	132.4858	Schwarz criterion	4.439755	
Log likelihood	-69.76345	F-statistic	13.17227	
Durbin-Watson stat	2.140150	Prob(F-statistic)	0.001011	

النموذج 01

ADF Test Statistic	-2.230393	1% Critical Value*	-2.6344
		5% Critical Value	-1.9514
		10% Critical Value	-1.6211

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 04/09/18 Time: 06:16
Sample(adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.236815	0.106176	-2.230393	0.0329
R-squared	0.133674	Mean dependent var	-0.075758	
Adjusted R-squared	0.133674	S.D. dependent var	2.428867	
S.E. of regression	2.260708	Akaike info criterion	4.499067	
Sum squared resid	163.5456	Schwarz criterion	4.544416	
Log likelihood	-73.23461	Durbin-Watson stat	2.454804	

النموذج 03

ADF Test Statistic	-3.807626	1% Critical Value*	-4.2605
		5% Critical Value	-3.5514
		10% Critical Value	-3.2081

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 04/09/18 Time: 06:14
Sample(adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-0.591405	0.155321	-3.807626	0.0006
C	0.829926	0.810022	1.024572	0.3138
@TREND(1982)	0.047190	0.037899	1.245148	0.2227
R-squared	0.332689	Mean dependent var	-0.075758	
Adjusted R-squared	0.288201	S.D. dependent var	2.428867	
S.E. of regression	2.049191	Akaike info criterion	4.359275	
Sum squared resid	125.9755	Schwarz criterion	4.495321	
Log likelihood	-68.92803	F-statistic	7.478269	
Durbin-Watson stat	2.183048	Prob(F-statistic)	0.002317	

الملحق (2-1): نتائج اختبار استقرارية المتغيرة FDI

النموذج 02

ADF Test Statistic	-1.425196	1% Critical Value*	-3.6422
		5% Critical Value	-2.9527
		10% Critical Value	-2.6148

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 04/09/18 Time: 06:24
Sample(adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.134801	0.094584	-1.425196	0.1641
C	91794318	1.11E+08	0.825700	0.4153
R-squared	0.061493	Mean dependent var	-10600845	
Adjusted R-squared	0.031218	S.D. dependent var	4.95E+08	
S.E. of regression	4.87E+08	Akaike info criterion	42.90555	
Sum squared resid	7.36E+18	Schwarz criterion	42.99624	
Log likelihood	-705.9415	F-statistic	2.031183	
Durbin-Watson stat	1.607092	Prob(F-statistic)	0.164092	

النموذج 01

ADF Test Statistic	-1.174192	1% Critical Value*	-2.6344
		5% Critical Value	-1.9514
		10% Critical Value	-1.6211

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 04/09/18 Time: 06:25
Sample(adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.084329	0.071818	-1.174192	0.2490
R-squared	0.040852	Mean dependent var	-10600845	
Adjusted R-squared	0.040852	S.D. dependent var	4.95E+08	
S.E. of regression	4.85E+08	Akaike info criterion	42.86670	
Sum squared resid	7.52E+18	Schwarz criterion	42.91204	
Log likelihood	-706.3005	Durbin-Watson stat	1.629290	

النموذج 03

ADF Test Statistic	-0.730468	1% Critical Value*	-4.2605
		5% Critical Value	-3.5514
		10% Critical Value	-3.2081

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 04/09/18 Time: 06:21
Sample(adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.137710	0.188523	-0.730468	0.4708
C	88588290	2.11E+08	0.418963	0.6782
@TREND(1982)	318575.8	17758420	0.017939	0.9858
R-squared	0.061503	Mean dependent var	-10600845	
Adjusted R-squared	-0.001064	S.D. dependent var	4.95E+08	
S.E. of regression	4.95E+08	Akaike info criterion	42.96614	
Sum squared resid	7.36E+18	Schwarz criterion	43.10219	
Log likelihood	-705.9413	F-statistic	0.963002	
Durbin-Watson stat	1.604005	Prob(F-statistic)	0.385917	

الملحق (3-1): نتائج اختبار استقرارية المتغيرة DFDI

النموذج 01

ADF Test Statistic	-4.437242	1% Critical Value*	-3.6496
		5% Critical Value	-2.9558
		10% Critical Value	-2.6164

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 04/09/18 Time: 06:35
Sample(adjusted): 1984 2015
Included observations: 32 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.111623	0.250521	-4.437242	0.0001
C	-7187999.	90898107	-0.079078	0.9375
R-squared	0.396246	Mean dependent var	-61276157	
Adjusted R-squared	0.376121	S.D. dependent var	6.45E+08	
S.E. of regression	5.10E+08	Akaike info criterion	42.99643	
Sum squared resid	7.79E+18	Schwarz criterion	43.08804	
Log likelihood	-685.9428	F-statistic	19.68911	
Durbin-Watson stat	1.526714	Prob(F-statistic)	0.000113	

ADF Test Statistic	-4.562105	1% Critical Value*	-2.6369
		5% Critical Value	-1.9517
		10% Critical Value	-1.6213

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 04/09/18 Time: 06:37
Sample(adjusted): 1984 2015
Included observations: 32 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.114279	0.244247	-4.562105	0.0001
R-squared	0.396120	Mean dependent var	-61276157	
Adjusted R-squared	0.396120	S.D. dependent var	6.45E+08	
S.E. of regression	5.01E+08	Akaike info criterion	42.93414	
Sum squared resid	7.79E+18	Schwarz criterion	42.97994	
Log likelihood	-685.9462	Durbin-Watson stat	1.523346	

النموذج 03

ADF Test Statistic	-4.480774	1% Critical Value*	-4.2712
		5% Critical Value	-3.5562
		10% Critical Value	-3.2109

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 04/09/18 Time: 06:34
Sample(adjusted): 1984 2015
Included observations: 32 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.114815	0.248800	-4.480774	0.0001
C	1.95E+08	1.92E+08	1.014679	0.3187
@TREND(1982)	-11546035	9688857.	-1.191682	0.2430
R-squared	0.424431	Mean dependent var	-61276157	
Adjusted R-squared	0.384737	S.D. dependent var	6.45E+08	
S.E. of regression	5.06E+08	Akaike info criterion	43.01112	
Sum squared resid	7.43E+18	Schwarz criterion	43.14853	
Log likelihood	-685.1779	F-statistic	10.69247	
Durbin-Watson stat	1.592172	Prob(F-statistic)	0.000332	

الملحق (2): القيم الجدولية المقترحة من طرف Pesaran and al (2001) لنموذج يحتوي على ثابت وبدون اتجاه عام¹.

Table CI(iii) Case III: Unrestricted intercept and no trend

k	0.100		0.050		0.025		0.010		Mean		Variance	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
0	6.58	6.58	8.21	8.21	9.80	9.80	11.79	11.79	3.05	3.05	7.07	7.07
1	4.04	4.78	4.94	5.73	5.77	6.68	6.84	7.84	2.03	2.52	2.28	2.89
2	3.17	4.14	3.79	4.85	4.41	5.52	5.15	6.36	1.69	2.35	1.23	1.77
3	2.72	3.77	3.23	4.35	3.69	4.89	4.29	5.61	1.51	2.26	0.82	1.27
4	2.45	3.52	2.86	4.01	3.25	4.49	3.74	5.06	1.41	2.21	0.60	0.98
5	2.26	3.35	2.62	3.79	2.96	4.18	3.41	4.68	1.34	2.17	0.48	0.79
6	2.12	3.23	2.45	3.61	2.75	3.99	3.15	4.43	1.29	2.14	0.39	0.66
7	2.03	3.13	2.32	3.50	2.60	3.84	2.96	4.26	1.26	2.13	0.33	0.58
8	1.95	3.06	2.22	3.39	2.48	3.70	2.79	4.10	1.23	2.12	0.29	0.51
9	1.88	2.99	2.14	3.30	2.37	3.60	2.65	3.97	1.21	2.10	0.25	0.45
10	1.83	2.94	2.06	3.24	2.28	3.50	2.54	3.86	1.19	2.09	0.23	0.41

¹ - pesaran et al (2001), Bounds Testing Approaches to The Analysis of level Relationships, Jouranal of Applied Econometrics, UK, P300.